احتجاج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) بالرواة المختلف فيهم في كتابه:
"التحقيق في أحاديث الخلاف"
دراسة حديثية

إعـــــداد

د. أحمد محمد خلف محمد

جامعة المنيا ـ كلية الآداب ـ قسم الدراسات الإسلامية

تاريخ الاستلام : ٢١/ ٢/٢٠٢٢م

تاريخ القبول : ١٣ / ٣/٢٠٢٢م

ملخص:

تعد أحاديث الأحكام من أكثر المؤلفات الحديثية التي حظيت باهتمام العلماء؛ لبيان المقبول من المردود، والصواب من الخطأ، ومن هذه المؤلفات كتاب الإمام ابن الجوزي "التحقيق في أحاديث الخلاف" جمع فيه كثيرًا من الأدلة الحديثية التي استدل بها الحنابلة، وكذلك التي استدل بها أصحاب المذاهب المخالفة لهم في كثير من الأبواب والمسائل الفقهية، ثم قام بتحقيقها، ومناقشتها، لكنه لم يسلك منهجًا واحدًا عند الاحتجاج بالرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا؛ حيث يحتج بهم تارة، ويردهم أخرى؛ لذلك كانت أهمية البحث في الكشف عن موقفه في الاحتجاج بهؤلاء الرواة، وبيان أحكامه المترتبة على هذا الموقف لا سيما أن كثيرًا من الباحثين يعتمدون أحكام الحافظ ابن الجوزي الحديثية، وكذا ترجيحاته الفقهية في هذا الكتاب.

ويهدف البحث إلى جمع الرواة الذين اختلف حكم الحافظ ابن الجوزي في الاحتجاج بهم ودراستهم، والوقوف على أسباب هذا الاختلاف في الاحتجاج بهم، ومعرفة الحجة في ذلك، وبيان الآثار المترتبة عليه.

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، اعتمدتُ فيه على المنهج الاستقرائي، والتحليلي، وتوصلتُ لبعض النتائج، أهمها: أن أسباب اختلاف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج ببعض الرواة تكمن في: التعصب المذهبي، والوهم في النقل عن الأئمة، واستعمال بعض القواعد الحديثية على غير وجهها، وغيره، كما ترتب على هذا الاختلاف مخالفة العلماء في تصحيح بعض أحاديث، أو زيادات تفرد بها مَن لا يُحتمل تفرُّده، وكذلك تقوية أدلة المذهب، أو ردّ أدلة الخصم على غير الصواب.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج ، الرواة ، التحقيق ، ابن الجوزي.

Abstract:

The hadiths Prophet of rulings are among the most important hadith books that have received the attention of scholars To clarify what is acceptable from what is forbidden, and what is right from wrong, Among these publications is the book of Imam Ibn al-Jawzi, "Al-Tahqiq fi Ahadith al-Kilaf" In it he collected a lot of hadeeth evidence that the Hanbalis inferred, as well as that which was inferred by the owners of the madhhabs opposing the Hanbalis in many chapters and jurisprudential issues, then he investigated and discussed them, But he did not follow a single method when invoking these different narrators; Sometimes he accepts them, and at other times he rejects them. Therefore, the importance of the research was in revealing his position in invoking these narrators, and clarifying his rulings resulting from this position, especially since many researchers rely on the rulings of Al-Hafiz Ibn Al-Jawzi, as well as his jurisprudential preferences in this book.

The aim of the research was to collect and study these narrators, to find out the reasons for this difference in arguing with them, to find out the argument for that, and to clarify the consequences thereof.

The research consisted of an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion, in which I relied on the inductive and analytical method.

And I reached some results, that the reasons for the difference in the ruling of Ibn al-Jawzi in the invocation of some narrators lie in: sectarian fanaticism, error in quoting from the imams, and the use of some rules in a different way, and disagreement scholars in correcting some hadiths, or additions that are unique to those whose singularity is not valid, And also strengthening the evidence of his doctrine or refuting the opponent's evidence for what is wrong.

Keywords: protest - narrators - investigation - Ibn al-Jawzi.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى أصحابه الأبرار الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فلا يخفى على أحد أن السنة المصدر الثاني للتشريع، فهي عمدة الفقهاء في استنباط الأحكام، ومعرفة الأوامر والنواهي، وبيان الحلال والحرام، فمن أتقن علومها وُفِّق إلى صحة الدليل، وحسن الاستنباط، ومن كانت بضاعته فيها مزجاة كان كحاطب ليل، يستدل بالمقبول والمردود، ويحتج بالصالح والطالح؛ لذلك عكف العلماء على السنة جمعًا، وشرحًا، وتخريجًا، ولا سيما الأحاديث الفقهية التي هي مناط الأحكام، ومصدر أدلتها، وكان الحافظ ابن الجوزي أحد هؤلاء الجهابذة، فجمع في كتابه "التحقيق في أحاديث الخلاف" أكثر الأدلة الحديثية التي استدل بها أصحاب المذاهب المخالفة للمذهب الحنبلي في كثير من الأبواب والمسائل الفقهية، وكذلك الأدلة التي استدل بها الحنابلة، ثم قام بمناقشتها، فانتقد أدلة المخالفين، وردَّ اعتراضهم على أدلة الحنابلة، بحجة وبرهان، فكان كتابه ماتعًا نافعًا، اشتمل على أحاديث متنوعة لمذاهب مختلفة، ولم يقتصر على أدلة مذهب بعينه، فهو من كتب الخلافيات الماتعة؛ إلا أن صَفْوَه تعكَّر، ونفعه تكدَّر بما وقع للحافظ ابن الجوزي فيه من أوهام وأخطاء، وما صدر منه من تعصب لمذهبه الحنبلي، مما دعا الحافظ ابن عبد الهادي، والإمام الذهبي أن يستدركا عليه كثيرًا مما وقع فيه، وذلك في كتابيهما "تنقيح التحقيق"، وكان مما استدركه ابن عبد الهادي على ابن الجوزي أنه احتج ببعض الرواة في موضع، وردّهم في موضع آخر، وهذا لا يستقيم مع طريقة العلماء في الاحتجاج بالرواة المختلف فيهم[١]، ولا يخفى على أحد ما يترتب على هذا النهج من تبعات في الحكم على الحديث، أو الاستدلال به، فاخترت أن يكون موضوع البحث" **احتجاج ابن الجوزي بالرواة المختلف فيهم في كتابه "التحقيق في أحاديث الخلاف" دراسة حديثية.**

أسباب اختيار الموضوع:

١- رأيت أن جمع هؤلاء الرواة الذين اختلف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بهم من الأهمية بمكان؛ لدراستهم، وبيان موقف ابن الجوزي منهم.

٢- الحافظ ابن عبد الهادي لم يتعقب ابن الجوزي في كل الرواة الذين اختلف حكمه في الاحتجاج بهم، في تنقيحه على التحقيق، فأردت أن أجمعهم إتمامًا للفائدة المرجوة من هذا التنقيح.

٣- اعتماد كثير من العلماء على أحكام ابن الجوزي على الأحاديث في كتابه "التحقيق"، والتي تختلف بتغير حكمه في الاحتجاج بالرواة، منهم الحافظ الزيلعي، وابن الملقن، وابن حجر، إضافة إلى كثير من الباحثين والمحققين المعاصرين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

١- تحديد الرواة الذين اختلف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بهم في كتابه "التحقيق"، ودراستهم. وبيان موقفه منهم في كل موضع، والراجح في حالهم عند العلماء عامة، وعند ابن الجوزي خاصة.

٢- الوقوف على دوافع وأسباب اختلاف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بالراوي الواحد في مواضع متعددة، ومناقشتها، وبيان الحجة فيها.

٣- بيان الآثار المترتبة على اختلاف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بهؤلاء الرواة، ومروياتهم.

منهج البحث:

اعتمدت فيه على المنهجين: الاستقرائي، والتحليلي؛ حيث قمت بالاجراءات التالية:

- استقراء كتاب التحقيق لابن الجوزي، واستخراج الرواة الذين اختلف احتجاجه بهم، وقسمتهم حسب الغالب على حال ابن الجوزي معهم من حيث الاحتجاج والرد، ورتبتهم على حروف الهجاء.
- بينت المواضع التي احتج بهم فيها، وكذلك التي ردَّهم فيها.
- قمت بدراسة هذه الحالات وتحليلها، ومناقشتها للوقوف على صحة الاحتجاج أو الرد، ومعرفة دوافع هذا الاختلاف في الاحتجاج بالراوي، وآثاره.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة علمية تناقش احتجاج ابن الجوزي بالرواة المختلف فيهم في كتابه" التحقيق" ، لكن ذكر ابن عبد الهادي بعض هؤلاء الرواة، وتعقب ابن الجوزي باختلافه في الاحتجاج بهم، لكنه لم يتناولهم بالدراسة، ولم يستوعب جميعهم.

لكن وجدت دراستان لهما تعلُّق بكتاب التحقيق، وهما:

الدراسة الأولى: تعقبات الإمام ابن عبد الهادي، واستدراكه في كتابه "تنقيح التحقيق" على الحافظ ابن الجوزي في كتابه "التحقيق في أحاديث الخلاف"، رسالة دكتوراه، للباحث/ شادي عرفات مدين، كلية أصول الدين القاهرة، جامعة الأزهر، عام ٢٠٢١م.

وقد ذكر اثنان من الرواة الذين اختلف حكم ابن الجوزي عليهم في موضعين تعقبهما ابنُ عبد الهادي على ابن الجوزي بأنه تناقض في احتجاجه بهما، وسبعة رواة تعقب فيهم ابنُ عبد الهادي ابنَ الجوزي في أوهامٍ وأخطاءٍ وقعت له، لكنه لم يتعقبه فيهم من قبيل اختلاف الاحتجاج بهم.

الدراسة الثانية: اختيارات الإمام ابن الجوزي الفقهية في ولاية النكاح من خلال كتابه "التحقيق في أحاديث الخلاف" دراسة فقهية مقارنة. بحث منشور بمجلة جامعة

المدينة العالمية، عدد ٣٤، سنة ٢٠٢٠م. لكل من محمد عبد اللطيف حجاج، د/ حساني نور. ودراسته لم تتناول شيئا مما في هذه الدراسة إلا ما تعلق بترجمة المؤلف والتعريف بكتابه.

خطة البحث:

اقتضت خطة البحث أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة ففيها: التعريف بالموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهج البحث، وخطته.

ثم **التمهيد** وفيه: ترجمة موجزة للإمام ابن الجوزي، والتعريف بكتابه.

ثم **المبحث الأول**: ذِكْر الرواة الذين اختلف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بهم في كتابه "التحقيق".

ثم **المبحث الثاني**: الآثار المترتبة على اختلاف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بالرواة.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي كشف عنها البحث، ثم فهرس المصادر والمراجع.

واللهَ أسأل أن يرزقنا الإخلاص والقبول، وأن يغفر لنا ما كان من زلل أو تقصير، فهو نِعم المولى، ونِعم النصير.

التمهيـــــد

ترجمة الإمام ابن الجوزي، والتعريف بكتابه

أولًا: ترجمة الإمام ابن الجوزي :

اسمه ونسبه:

الإمام الحافظ الواعظ الأديب عبد الرحمن بن عليّ بن محمد بن عليّ بن عبيد الله بن حمَّادي، جمال الدين، أبو الفرج، المعروف بـ "ابن الجوزي"[٢]، ولد بـ "درب حبيب" ببغداد[٣]، واختلف في سنة مولده، قيل: إنه ولد سنة ثمان وخمسمائة[٤]، وقيل: تسع، وقيل: عشر[٥] وقيل غير ذلك.

طلبه للعلم:

نشأ ابن الجوزي يتيماً، وقد ترك له والده ثروة طائلة، فكفلته أمه وعمته[٦]، فقامت عمته بإرساله إلى الحافظ أبي الفضل مُحَمَّد بن نَاصِر السَّلاَمِيّ، فاهتم به، وسَمَّعه الكثير، وحصل له من الحُظْوَة في الوعظ ما لم يحصل لأحد قط[٧]، قال ابن الجوزي– رحمه الله– :" حملني شيخنا ابن ناصر إلى الأشياخ في الصغر، وأسمعني العوالي، وأثبت سماعاتي كلها بخطه، وأخذ لي إجازات منهم، فلما فهمت الطلب كنت ألازم من الشيوخ أفْهَمهم، فكانت همتي تجويد العدد، لا تكثير العدد"[٨].

مكانته العلمية:

عُرف ابن الجوزي بكثرة الاطلاع والتأليف، واشتهر وذاع صيته بين العلماء،

قال ابن الدبيثي:" صاحب التصانيف في فنون العلم من التفسير، وعلم الناسخ والمنسوخ، والفقه، والحديث، والوعظ، والتاريخ، وغير ذلك من أنواع العلوم، وإليه انتهت معرفة الحديث وعلومه، والوقوف على صحيحه وسقيمه"[٩].

إلا أن كثرة تآليفه أوقعته في مزالق الوهم والخطأ، قال ابن عبد الهادي –نقلا عن بعض شيوخه–:" وكان كثير الغَلَط فيما يصنِّفه؛ فإنَّه كان يَفْرُغ من الكتاب ولا يعتبره"(١٠).

وقد كثُر خطؤه في علم الحديث خاصةً؛ حيث انتُقد ابن الجوزي من هذه الجهة كثيرًا، قال الذهبي:" كان مبرِّزًا فِي التّفسير، والوعظ، والتّاريخ، ومتوسّطًا فِي المذهب، متوسطًا فِي الحديث، له اطّلاع تامٌ على مُتُونه، وأمّا الكلام على صحيحه وسقيمه، فَمَا له فيه ذوق المحدثين، ولا نقْد الحُفاظ المبرّزين"(١١).

وقال ابن حجر أثناء ترجمته لثمامة بن الأشرس:" ودلَّت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل لا ينقد ما يحدث به"(١٢).

مُصَنَّفاته:

ترك الإمام ابن الجوزي تراثًا ضخمًا من المُصَنَّفات في سائر أنواعها من التفسير، والحديث، والتاريخ، والفقه، وغير ذلك، ومن أشهر مُصَنَّفاته:" كتاب (زاد المسير فِي علم التّفسير)، و(المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)، و (التحقيق في أحاديث الخلاف)، و(العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) ، وغيرها"(١٣).

وفاته:

تُوفِّي – رحمه الله– في ليلة طيبة، وشهر مبارك، فكانت وفاته في ليلة الجمعة الثاني عشر من رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وله سبع وثمانون سنة(١٤).

ثانيًا: التعريف بكتاب "التحقيق في أحاديث الخلاف"، وأهميته، والباعث على تأليفه:

يُعد كتاب "التحقيق" من الكتب الحديثية الفقهية، فقد جاءت أحاديثه بإسناد المصنف، واحتوى على تخريجات ومناقشات لعلل الأسانيد والمتون، وقد نَقَل عنه، واعتمد أحكامه كثيرٌ ممن جاء بعده وتكلم في أحاديث الأحكام، منهم الإمام

الزيلعي[١٥]، وابن الملقن[١٦]، وابن حجر[١٧]، وغيرهم كثير، وقد مَدَح ابن الملقن هذا الكتاب، وذكره من الكتب الهامة في أحاديث الأحكام، فقال:" وخلافيات الحافظ جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي، فهي مفيدة، وما نُقِّبَ عليها"[١٨].

كما يُعدُّ هذا الكتاب من أهم الكتب التي اعتنت بالمذهب الحنبلي، فقد جمع المسائل التي خولف فيها الحنابلة مرتبة حسب الأبواب الفقهية، جمع فيه أدلة المخالفين وناقشها وبيَّن كثيرًا من عللها، وذكر أدلة الحنابلة، ودافع على ما وُجِّه لها من اعتراض، أو نقد، فكان كتابه حاوياً للفرائد والفوائد الجمة، في الجرح والتعديل، والعلل، والأصول، والفقه، وقد قسَّم الإمام ابن الجوزي كتابه إلى ثمانية كتب فقهية، بدأ بكتاب الطهارة، وانتهى بكتاب الجنايات، قال ابن الجوزي في تقدمته لهذا الكتاب:" فهذا كتابٌ نذكر فيه مذهبنا في مسائل الخلاف، ومذهب المخالف، ونكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف مناصِفٍ، لا نميل لنا، ولا علينا فيما نقول، ولا نجازف"[١٩].

ذكر ابن الجوزي الباعث على تأليفه هذا الكتاب فقال:" كان السبب في إثارة العزم لتصنيف هذا الكتاب أن جماعة من إخواني ومشايخي في الفقه كانوا يسألوني في زمن الصبا جمع أحاديث التعليق، وبيان ما صح منها، وما طعن فيه، وكنت أتوانى عن هذا لشيئين: أحدهما اشتغالي بالطلب. والثاني: ظني أن ما في التعاليق في ذلك يكفي، فلما نظرت في التعاليق رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة، يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح، ويعرض عن الصحاح، ويقلد بعضهم بعضا فيما ينقل"[٢٠].

قد تعقب هذا الكتاب غير واحد من أئمة الحديث، أشهرهم:

الأول: الحافظ ابن عبد الهادي حيث ألف "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق" قال فيه:" فهذا كتابٌ أذكر فيه المسائل والأحاديث التي ذكرها الشَّيخ الإمام العلاَّمة الحافظ جمال الدِّين أبو الفرج ابن الجوزي– رحمه الله– في كتاب "التَّحقيق"... وذكر بعض علل الأحاديث، والتَّنبيه على أحوال رجالٍ سكت عنهم المؤلِّف وهم غير محتجٍّ

بهم، ورجالٍ تكلَّم فيهم وهم صادقون محتجٌّ بهم، ورجالٍ وثَّقهم في موضعٍ وضعَّفهم في موضعٍ آخر، وغير ذلك"[٢١].

الثاني: الإمام الذهبي؛ حيث ألف "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق"، قال في مقدمته:" هذا تنقيح كتاب "التحقيق في أحاديث التعليق" بنكت أولها: قلت، ومضمون الكتاب الأحاديث الخلافيات"[٢٢].

المبحث الأول

ذِكْر الرواة الذين اختلف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بهم في كتابه "التحقيق"

المطلب الأول

من احتج بهم ابن الجوزي في مواضع أكثر مما ردهم.

الفرع الأول: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشِ بْنِ سُلَيْمٍ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق:

هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي من وسطى من أتباع التابعين(٢٣)، ذكر ابن الجوزي الحكم عليه في أربعة عشر موضعًا من كتابه، ونقل فيه أقوال العلماء، حيث ردَّه ولم يحتج به في ثلاثة عشر موضعًا، اعتمد في بعضها على تضعيف أحد النقاد له، مثل النسائي(٢٤)، والدارقطني(٢٥)، وابن حبان(٢٦)، وأطلق فيه الجرح مجردًا في مواضع أخرى(٢٧).

ثم في موضع واحد اختار الحافظُ ابن الجوزي توثيقَ الإمام يحيى بن معين لإسماعيل بن عياش، ورجحه على قول المضعِّفين، فقال:" قالوا: قال الدارقطني: الحفاظ من أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي> مرسلًا، وأما حديثه عن ابن أبي مليكة عن عائشة– رضي الله عنها– الذي يرويه إسماعيل بن عياش فقال أبو حاتم الرازي: ليس بشيء؛ وإنما يرويه ابن أبي مليكة عن النبي>. **قلنا:** قد قال يحيى بن معين: إسماعيل بن عياش ثقة، والزيادة من الثقة مقبولة، والمرسل عندنا حجة"(٢٨).

يتبين مما سبق أن الحافظ ابن الجوزي قد اختلف حكمه على إسماعيل بن عياش باعتماده على توثيق الحافظ ابن معين مرة، واعتماده تضعيف الأئمة في مرات عديدة.

ثانيًا: مناقشة موقف ابن الجوزي من إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاشٍ:

إن اعتماد ابن الجوزي على توثيق الحافظ ابن معين لإسماعيل بن عياش توثيقًا مطلقا يُعدُّ تصرفًا غير موفَّقٍ؛ لا سيما أنه في كثير من المواضع يرد هذا التوثيق ويعتمد قول المضعِّفين.

والصواب أن إسماعيل بن عياش ضعيف عند النقاد، –وإن كانت روايته عن الشاميين أصح من روايته عن المدنيين وغيرهم كما قال البخاري[٢٩]– وتوثيق ابن معين له ليس على إطلاقه كما يُفهم من كلام الحافظ ابن الجوزي؛ حيث رُوِي بأكثر من لفظ، فقد جاء في رواية الدارمي أنه قال:" قلت ليحيى بن معين: فإسماعيل بن عياش، كيف هو عندك؟ قال: أرجو ألا يكون به بأس"[٣٠].

كما جاء مقيدًا في رواية ابن محرز، قال:" سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة، إذا حدث عن ثقة"[٣١].

وإذا بحثنا في الحكم الراجح لإسماعيل عند ابن الجوزي نجده ضعيفًا عنده؛ ففي كتابه "التحقيق" ضعفه في ثلاثة عشر موضعًا، وكذلك في كتابه " العلل المتناهية" ضعَّفه في مواضع عديدة، متعلِّلًا بتضعيف أحد الأئمة له في بعض المواضع[٣٢]، وضعفه بنفسه في مواضع أخرى بسبب كثرة الخطأ، وسوء الحفظ، وأنه تغير فخلط[٣٣].

كما أنه ذكره في كتابه "الضعفاء" معتمدًا على قول الأئمة في تضعيفه[٣٤]، مما لا يدع مجالًا للشك في أنه ضعيف عنده.

ومما يجدر الإشارة إليه أن رواية ابن عياش التي وثقه فيها ابن الجوزي من روايته عن الحجازيين وليست عن الشاميين؛ وبذلك لا يُحمل اختيار توثيقه في هذا الموضع على أنه من رواية الشاميين.

وهذا قد يفسِّر لنا أن سبب توثيقه لإسماعيل يرتبط بهذا الموضع الذي وثقه فيه تحديدًا، ولا يرجع لتغير اجتهاد ابن الجوزي في حكمه على إسماعيل.

الفرع الثاني: أُسَامَةُ بْن زَيْد اللَّيْثِيِّ.

أولًا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق:

أُسَامَة بْن زَيْد اللَّيْثِيّ، أبو زيد المدني من كبار أتباع التابعين(٣٥)، ذكر الحافظُ ابن الجوزي الحكم عليه في ثلاثة مواضع من كتابه، اعتمد في إحداها على تضعيف الإمام أحمد، ويحيى بن معين – في رواية عنه–(٣٦)، وضعفه مجردًا في موضع آخر(٣٧).

ثم اعتمد في الموضع الثالث توثيق الإمام يحيى بن معين –في رواية أخرى عنه– لأسامة بن زيد الليثي، ورجحه على قول الإمام أحمد، والإمام النسائي في تضعيفه، فقال عقب روايته حديث (الأذنان من الرأس) من طريق أسامة بن زيد الليثي:" قالوا: قد قدح أحمد في أسامة، وقال: قد روى عن نافع أحاديث مناكير، وقال النسائي: ليس بالقوي، قلنا: قد قال يحيى بن معين: هو ثقة صالح"(٣٨).

ثانيًا: مناقشة موقف ابن الجوزي من أسامة بن زيد الليثي:

أسامة الليثي مختلف فيه عند النقاد، فممن وثقه الحافظ العجلي(٣٩)، وابن معين(٤٠)، ويعقوب الفسوي(٤١)، وقال ابن عدي: حسن الحديث، لا بأس به (٤٢)، وقال الذهبي: صدوق، قوي الحديث(٤٣)، وقال ابن حجر: صدوق يهم(٤٤).

وفي تضعيفه قال ابن سعد: يُستضعف(٤٥)، وقال يحيى بن معين: ليس بذاك(٤٦)، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به(٤٧)، وترك يحيى القطان حديثه، وضعفه أحمد(٤٨)، وقال النسائي: ليس بالقوي(٤٩).

قلت: لعل الراجح في حاله أنه حسن الحديث؛ حيث ضعفه الإمام أحمد لنكارة حديثه عن نافع خاصة، لكن حديثه عن غيره حسن ما لم يخالف، فهو صالح مأمون في حفظه مقال.

وقد تبين مما سبق أن الحافظ ابن الجوزي اختلف حكمه على أسامة بن زيد الليثي، فقد ضعَّفه في موضعين، مرة يضعفه بنفسه، وأخرى يعتمد في تضعيفه على قول الإمام أحمد ورواية عن الإمام يحيى بن معين، ثم نجده يوثقه معتمدًا على رواية أخرى للإمام يحيى، ورادًّا لقول الإمام أحمد الذي اعتمده من قبل عند تضعيفه لأسامة.

والظاهر من أمر الحافظ ابن الجوزي أنه يضعف أسامة الليثي، فقد أدخله في كتاب "الضعفاء" اعتمادًا على تضعيف الإمام أحمد له، وضعفه في موضعين من كتابه " التحقيق" -كما سبق بيانه-.

والحكم على أسامة بالضعف المطلق ورد حديثه لا يستقيم؛ إذ إن حديثه مقبول ما لم يخالف، وقد روى له البخاري تعليقًا، وأخرج له الإمام مسلم كثيرًا في المتابعات والشواهد(٥٠).

كما لا يستقيم توثيق ابن الجوزي له برواية الإمام يحيى بن معين، وهو يعلم أن الروايات قد اختلفت عن الإمام يحيى، خاصة أن الحافظ ابن الجوزي أثبت توثيق أسامة في موضع يروي فيه عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا(٥١)، مع أن الإمام أحمد نصَّ على أن تضعيفه لأسامة من أجل نكارة حديثه عن نافع.

الفرع الثالث: بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيْدِ بنِ صَائِدِ.

أولًا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيْدِ بنِ صَائِدِ أبو يَحمد الحمصي، من وسطى من أتباع التابعين(٥٢)، ذكر الحافظُ ابن الجوزي الحكم عليه في تسعة مواضع من كتابه، ضعفه في سبعة منها معتمدًا في إحداها على تضعيف ابن حبان لروايته(٥٣)، وفي أخرى

يعتمد على تضعيف الدارقطني[٥٤]، وفي باقي المواضع ردّ روايته بنفسه لعلّة التدليس عن الضعفاء[٥٥].

وفي موضعين اثنين يحتج ابن الجوزي برواية بقية، ويرد قول الدارقطني فيه، فقال في الموضع الأول:" الجواب... وبَقية قد أخرج عنه مسلم في صحيحه"[٥٦]، وقال في الموضع الثاني:" قالوا: قال الدارقطني: هذا باطل عن ابن جريج، ولعل بقية دلسه عن رجل ضعيف والله أعلم، قلنا: بقية قد أخرج عنه مسلم"[٥٧].

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من بقية بن الوليد:

يتضح مما سبق أن الحافظ ابن الجوزي اختلف موقفه في الاحتجاج ببقية، وإن كان الراجح عنده أنه لا يحتج به، يظهر ذلك من تصرفه في ردّ حديثه في أكثر المواضع التي تكلم فيها عنه، ثم إنه أدخله في كتابه " الضعفاء" وحكى فيه أقوال من يضعف روايته[٥٨]، وكذلك نجده قد ردّ حديثه، ولم يحتج به في أكثر من موضع من كتابه "العلل المتناهية"[٥٩].

لكنه في كتابه" التحقيق" تناقض في حكمه هذا فاحتج به في موضعين– كما سبق–، وهذا منه غير مستقيم، فإن بقية مدلس مشهور بالتدليس ولكن جمهور النقاد أجمعوا على أنه ثقة وصادق في نفسه، وروايته فيها تفصيل فما رواه عن الثقات وصرّح فيه بالتحديث يُقبل منه، لا سيما روايته عن الشاميين، وما تفرَّد به أو رواه عن المجهولين يُردُّ، قال ابن سعد في حال بقية:" وكان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات"[٦٠]، وقال ابن عدي:" وَإِذا روى عَن أهل الشام فهو ثبت، وَإِذا روى عَن غيرهم خلط"[٦١]، فبقية لا تُرَد رواياته على إطلاقها، كما لا تقبل أيضا على إطلاقها.

وأما احتجاج ابن الجوزي برواية مسلم لبقية فغير موفَّق؛ إذ إنه لم يرو له احتجاجًا إنما روى له متابعة، قال المزي:" وروى لَهُ مسلم فِي المتابعات"[٦٢]، وقال

الذهبي:" خرَّج له مسلم في الشواهد[٦٣]، وقد بيَّن ابن حجر كذلك أن رواية مسلم لبقية ليست على إطلاقها، وإنما اختار من روايته ما تأكد من صحته، قال:" وإنما استشهد مسلم ببقية في شيء يسير مع كثرة حديثه، وقد أَمن تدليسه، لتصريحه في هذا بالتحديث.. وعلى تقدير أن مسلمًا يُخرج لبقية في المتابعات، لا يعم جميع حديثه إلا إن توبع من جهة يُوثق بها"[٦٤].

قلت: الغما مسلم لم يرو لبقية إلا حديثًا واحدًا متابعة، وقد صرَّح بقيةُ فيه بالتحديث، ولم يروه بالعنعنة، ولعل الحافظ ابن الجوزي غاب عنه أن مسلم روى لبقية متابعةً لا احتجاجًا، خاصة أنه لم يذكر ذلك في أيٍّ من كتبه.

الفرع الرابع: جَابِرُ بنُ يَزِيْدَ الجُعْفِيُّ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق:

هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، من صغار التابعين[٦٥]، ذكر ابن الجوزي الحكم عليه في أحد عشر موضعًا من كتابه، احتج به في أربعة مواضع معتمدًا على توثيق سفيان الثوري وشعبة له[٦٦]، وردَّه ولم يحتج به في سبعة مواضع، كذَّبه في ثلاثة منها[٦٧]، وأطلق فيه الجرح مجردًا في أربعة أخرى[٦٨].

فقد كان حكم الحافظ ابن الجوزي على جابر الجعفي على مراتب متناقضة، ففي بعض المواضع يرد قول من كذبه ويختار توثيق الإمامين: الثوري، وشعبة، ويدفع عن جابر تهمة الضعف، قال:" قالوا هذه الأحاديث كلها ضعاف، أما حديث جابر ففي طريقه الأول: جابر الجعفي، قال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه، ليس بشيء، وقال أبو حنيفة: ما لقيت أكذب منه.... والجواب: أما جابر الجعفي فقد وثقه الثوري، وشعبة، وناهيك بهما، وقال أحمد بن حنبل: لم يتكلم في جابر لحديثه؛ بل لرأيه"[٦٩]. وفي موضع آخر يذكر اتفاق العلماء على تكذيب جابر ويعتمد ذلك، قال:" والجواب... وأما حديث النعمان الثاني والثالث فيرويهما جابر الجعفي، وقد اتُفق على تكذيبه"[٧٠].

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من جابر الجعفي:

هذا التباين من الحافظ ابن الجوزي في الاحتجاج بجابر الجعفي لا يصحُّ من عالم بقدر ابن الجوزي في علمه، وسعة اطلاعه، وهذا ما جعل الحافظ ابن عبد الهادي يتعقبه في هذا التناقض في الاحتجاج بجابر الجعفي في موضعين، فقال–معلقا على توثيق ابن الجوزي لجابر– في الموضع الأول:" جابر الجعفي ضعفه الجمهور، والمؤلف يحتج به في موضع إذا كان الحديث حجة له، ويضعفه في موضع آخر إذا كان الحديث حجة عليه"(٧١)، وقال في الموضع الثاني:" هذا الذي أجاب به المؤلف ليس بقوي، وهو يحتج بجابر الجعفي في موضع، ويضعفه في آخر، بل قد قال في موضع: جابر الجعفي: اتفقوا على تكذيبه!"(٧٢).

قلت: وأحيانًا كان ابن الجوزي يحتج بجابر الجعفي دون أن يوثقه أو يتكلم عليه(٧٣).

ويمكن القول بأن هذا التناقض عند الحافظ ابن الجوزي يرجع لسببين:

الأول : التعصب للمذهب، وهذا واضح من تصرفه، وتعقب ابن عبد الهادي عليه.

الثاني: أنه اغترَّ بتوثيق شعبة، وسفيان الثوري للجعفي، وهذا ما دفعه لاعتماد قولهما وردِّه قول غيرهما؛ لكن هذا التوثيق من شعبة والثوري ليس على إطلاقه، ولا يُحمل على التوثيق الصالح للاحتجاج؛ وإنما غايته أن صاحبه يكتب حديثه للاعتبار، وهذا توجيه كبار الأئمة لكلام شعبة والثوري في الجعفي، قال ابن حبان:" إن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه، قلنا: الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، وأما شعبة وغيره فرأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب، والدليل على صحة ما قلناه: ما أنبأ به ابن فارس قال: حدثنا محمد بن رافع قال:

رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير عن جابر الجعفي، فقلت له: يا أبا عبد الله تنهونا عن جابر، وتكتبونه؟!، قال: لنعرفه"(٧٤).

كذلك قال مغلطاي نحو كلام ابن حبان(٧٥)، أما الذهبي فذهب إلى أن توثيق الشعبي لجابر يُعدُّ شذوذًا عن قول جمهور النقاد فيه(٧٦).

ومع هذا الاختلاف في الاحتجاج بجابر الجعفي عند ابن الجوزي إلا أن الراجح عنده ردَّ حديثه وعدم الاحتجاج به، فهو يميل لتضعيفه لا توثيقه؛ حيث نجد مواضع توثيقه قليلة في مقابل مواضع تضعيفه وتكذيبه، -وقد سبق تفصيل ذلك- كما أن ابن الجوزي ردَّ بعض روايات جابر الجعفي ولم يحتج به في غير موضع من كتبه الأخرى، فقال في العلل:" هذا حديث لا يصح وجابر الجعفي كان كذابا"(٧٧)، وكذلك في في مواضع عديدة من كتابه "الموضوعات"(٧٨)، كما أدخله في كتابه "الضعفاء والمتروكين" وذكر فيه أقوال من كذبه وضعفه(٧٩).

الفرع الخامس: شَهْر بن حَوْشَب.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

شهر بن حوشب الأشعري الشامي، أبو عتبة الحمصي من طبقة وسطى التابعين(٨٠)، ذكر ابن الجوزي الحكم عليه في ستة مواضع من كتابه، ردّه ولم يحتج به في خمسة منها، وقد اعتمد فيها على تضعيف ابن عدي، وابن حبان لشهر(٨١)، وأطلق فيه الجرح مجردًا في موضعين(٨٢)، واحتجَّ به في موضع واحد؛ حيث ردَّ تضعيف ابن عدي، واعتمد توثيق الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين له، فقال:" فإذا قال الخصم في هذا الحديث سنان، وشهر، فأما سنان فقال أبو حاتم الرازي: هو مضطرب الحديث، وأما شهر فقال ابن عدي: ليس بالقوي، ولا يحتج بحديثه... فالجواب: أما شهر فقد وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين"(٨٣).

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من شهر بن حوشب:

يتبين مما سبق اختلاف حكم الحافظ ابن الجوزي في الاحتجاج بشهر بن حوشب، فوثقه واحتج به حينما كان يرد على انتقاد الخصم لأدلته، ثم ردَّه في أكثر من موضع حينما كان يجيب عن أدلة الخصم، وفي موضع واحد كان يتكلم عن أدلة مذهبه فصحح بعضها، وضعف ما كان من طريق شهر.

والظاهر من تصرف ابن الجوزي أن شهر بن حوشب ضعيف عنده، فقد ضعفه في مواضع عديدة –كما سبق–، وكذلك ذكره في "الضعفاء والمتروكين"(٨٤)، وردَّ له بعض حديثه في كتابه "العلل المتناهية" بعلة تضعيف ابن عدي، وابن حبان له(٨٥)، أما الاحتجاج به فأظنه انتصارًا للمذهب، والله أعلم.

فَشَهر مختلف فيه بين العلماء، إلا أن الراجح فيه ضعفه من جهة حفظه، فلا يُحتمل تفرده، ويقبل ما وافق فيه الثقات، وقد لخَّص ابن حجر حاله فقال:" صدوق كثير الإرسال والأوهام"(٨٦).

ولذلك استدرك ابن عبد الهادي على الحافظ ابن الجوزي إطلاق الضعف في شَهر بن حوشب، فقال:" وفي قول المؤلِّف: (وأمَّا حديث أمِّ شريك: ففيه شهر، وقد ضعَّفوه) نظرٌ، فإنَّ شهرًا لم يضعِّفه الكلُّ، بل ضعَّفه جماعةٌ، ووثَّقه آخرون، وممَّن وثَّقه الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة، وأحمد بن عبد الله العجليُّ، والله أعلم"(٨٧).

الفرع السادس: عَبْدُ اللَّهِ بنُ لَهِيْعَةَ الحَضْرَمِيُّ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري القاضي، من كبار أتباع التابعين(٨٨)، ذكر ابن الجوزي الحكم عليه في أحد عشر موضعًا من كتابه، ردّه ولم يحتج به في تسعة منها، اعتمد في بعضها على تضعيف يحيى بن سعيد القطان، وأبي زرعة الرازي، والدارقطني(٨٩)، وأطلق فيه الجرح مجردًا في مواضع أخرى(٩٠)، وفي

موضعين اثنين مَال إلى الاحتجاج به وقبول حديثه، فقال في الموضع الأول:" فإن قالوا: ابن لهيعة ضعيف، قلنا: قال ابن وهب[٩١]: **هو صادق**"[٩٢]. وقال في الموضع الثاني:" فإن قيل الحديث الأول مرسل، ثم فيه ابن لهيعة وهو ضعيف، قلنا: المراسيل عندنا حجة، **وابن لهيعة قد روى عنه العلماء**"[٩٣].

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من عبد الله بن لهيعة:

يظهر مما سبق أن الحافظ ابن الجوزي يرى ضعف ابن لهيعة، ويرجح عدم الاحتجاج به، إلا أنه جنح في موضعين إلى قبول حديثه محتجًا في أحدهما بقول ابن وهب: أن ابن لهيعة صادق، واحتج في الموضع الثاني برواية العلماء عنه، وهذا منه غير موفق؛ فإن قول ابن وهب في ابن لهيعة لا يخرج عن كونه نفيًا للكذب، وابن لهيعة معروف بالصدق في الحديث، ولم يكن يتعمد الكذب في الحديث، لكن كَثُر في حديثه الغلط والخطأ فضعَّفه العلماء، وهذا ما اختاره الحاكم في حال ابن لهيعة، فقال:" لم يقصد ابن لهيعة الكذب، ولكن احترقت كتبه فحدث من حفظه فأخطأ فيه"[٩٤].

ولذلك نقل الإمام الذهبي قول ابن وهب، وعقَّب عليه بما يدل على كثرة مناكيره، حتى لا يَتَوَّهم أحد أن قول ابن وهب يعد توثيقًا لابن لهيعة، فقال:" وَقَدْ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ مَرَّةً: حَدَّثَنِي وَاللَّهِ الصَّادِقُ الْبَارُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ. قُلْتُ: وَمَنَاكِيرُهُ جَمَّةٌ"[٩٥].

فهو يبين أن ابن لهيعة صادق ولا يتعمد الكذب، لكنه لا يزال ضعيفًا من جهة حفظه، لا من جهة صدقه، وأما رواية العلماء عنه فلأنه غير متروك، وإنما يكتب حديثه، ويُعتبر به.

وقد يُعتذر عن الحافظ ابن الجوزي بأنه أراد في هذين الموضعين اعتبار المتابعة، وليس الاحتجاج، ولذلك لم يذكر قول من ضعفه ويرده بقول ابن وهب–كما هي عادته–، وإنما ذكر ضعفه بصفة عامة، ثم عقب محتجًا بقول ابن وهب، أو برواية العلماء له، فلعله يريد أن حديثه يكون مقبولا إذا تابع الثقات، والله أعلم.

الفرع السابع: عبد اللَّه بن المُؤَمَّل.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ بْنِ وَهْبِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيُّ الْعَابِدِيُّ الْمَكِّيُّ، من كبار أتباع التابعين(٩٦)، ذكر الحافظُ ابن الجوزي الحكم عليه في ثلاثة مواضع من كتابه، ردَّه ولم يحتج به في موضعين، قال في الموضع الأول:" والجواب: أن هذا الحديث لا يصح، قال أحمد: أحاديث ابن المؤمل مناكير، وقال يحيى: هو ضعيف الحديث"(٩٧)، وقال في الموضع الثاني:" هذه الأحاديث كلها معلولة أما الأول... ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر س قال: إن كنا لننكح المرأة على الحفنة، والحفنتين من الدقيق. وقد قال أحمد: أحاديث ابن المؤمل مناكير، وقال يحيى: هو ضعيف الحديث"(٩٨).

وفي الموضع الثالث احتج به، وردَّ قول من ضعفه، فقال:" فإن قيل: قد قال أبو بكر بن المنذر مداره على ابن مؤمل، وقال أحمد بن حنبل: أحاديث عبد الله بن المؤمل مناكير، وقال يحيى: ضعيف الحديث، **قلنا:** قد قال يحيى في رواية: ليس به بأس"(٩٩).

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من عبد اللَّهِ بن المُؤَمَّل:

يتبين مما سبق اختلاف موقف الحافظ ابن الجوزي في الاحتجاج بعَبْد اللَّهِ بن الْمُؤَمَّلِ، فردَّه مرتين حينما كان يجيب عن أدلة الخصم، وقبله مرة حينما كان يدافع عن أدلته مما قد يوجه لها من انتقادات.

والراجح في حال عبد الله بن المؤمل عند الحافظ ابن الجوزي ضعفه، وعدم الاحتجاج به؛ حيث يظهر ذلك من تصرفه في ردِّ حديثه في الموضعين السابقين، ثم إنه أدخله في كتابه "الضعفاء" وحكى فيه أقوال من ضعَّف روايته(١٠٠)، وكذلك نجده قد

ردّ حديثه، ولم يحتج به في كتابه "العلل المتناهية"[١٠١]، وكذلك في كتابه " الموضوعات"[١٠٢].

والعجيب من الحافظ ابن الجوزي أنه اعتمد في توثيقه وتضعيفه لابن المؤمل على قول ابن معين في روايتين مختلفتين، وقد تعددت الروايات عن ابن معين في حكمه على عبد الله ابن المؤمل، فقال في رواية:" ضعيف"[١٠٣]، وقال في رواية أخرى عنه:" ضعيف الحديث"[١٠٤]، وقال في رواية ثالثة:" صالح الحديث"[١٠٥]، وقال في رواية رابعة – نقلها ابن عدي–:" ليس به بأس، يُنكر عليه الحديث"[١٠٦].

قلت: يظهر مما نُقل عن يحيى أن عبد الله بن المؤمل ضعيف عنده، لكن يُكتب حديثه للاعتبار.

والحافظ ابن الجوزي قد اعتمد على قول الإمام يحيى: "ليس به بأس"، وهذا النقل غير مستقيم؛ حيث قال الإمام يحيى:" ليس به بأس، يُنكر عليه الحديث"، لكن الحافظ ابن الجوزي اقتصر فيه على الجزء الأول فقط، ولم ينقل قول يحيى في نكارة حديث عبد الله بن المؤمل، وهذه الزيادة تدل على أن قوله: "ليس به بأس" ليست توثيقًا، وإنما دفعًا لشبهة الكذب، فهو غير متهم عندهم، لكن عامة حديثه منكر.

ويمكن أن يُعتذر عن الحافظ ابن الجوزي في هذا النقل أنه لم يكن في نسخته التي نقل منها عن يحيى أنه قال: ينكر عليه الحديث، ولذلك حين ذكره في كتابه "الضعفاء" نقل عن يحيي بن معين أنه قال في ابن المؤمل:" ليس به بأس يُنكر عليه"، وهذا اللفظ قد يُحمل على التوثيق بنفي وقوع بأس يُنكر على ابن المؤمل، وإن كان حاله وأقوال الأئمة فيه لا يؤيد هذا الترجيح. ولعل هذا ما أوقع الحافظ ابن الجوزي في تباين موقفه من الاحتجاج بابن المؤمل، بجانب رغبته في نصرة المذهب.

الفرع الثامن: عَبْد الحَمِيْد الحِمَّانِيّ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

عَبْد الحَمِيْد بن عَبْد الرَّحْمَن بن مَيْمُوْن بن عَبْدِ الرَّحْمَن الحِمَّانِيّ، يُلَقَّب "بَشْمَين"، من صغار أتباع التابعين(١٠٧)، ذكر الحافظُ ابن الجوزي الحكم عليه في ثلاثة مواضع من كتابه، رَدَّه ولم يحتج به في موضعين، قال في الموضع الأول:" أخبرنا به ابن يوسف... حدثنا أبو يحيى الحماني عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس س قال: من السُنَّة أن لا يصلي بالتيمم أكثر من صلاة واحدة. الحماني وابن عمارة متروكان"(١٠٨)، وقال في الموضع الثاني:" أخبرنا ابن عبد الخالق... عن عبيدة الضبي عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر س عن عائشة س أن النبي >..الحديث. والجواب: أما الحديث الأول... وأما الثاني: ففيه عبد الحميد، وهو الحماني، ضعفه أحمد"(١٠٩).

ثم قال في الموضع الثالث:" أخبرنا ابن المبارك... حدثنا عبد الحميد الحماني عن سفيان عن عاصم عن أنس بن مالك س أن النبي > لم يقنت إلا شهرًا واحدًا حتى مات. فإن قالوا عبد الحميد قد ضعفه أحمد، قلنا: فقد وثقه يحيى بن معين"(١١٠).

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من عبد الحميد الحِمَّانِيّ:

يظهر لنا مما سبق ذكره أن الحافظ ابن الجوزي تغير حكمه على عبد الحميد الحماني بين الاحتجاج والرد، فضعفه في موضعين، وصفه في أحدهما بأنه متروك، وفي ثانيهما اعتمد على تضعيف الإمام أحمد، ثم في الموضع الثالث ردَّ تضعيف الإمام أحمد، واعتمد توثيق الإمام يحيى بن معين للحماني، وهذا الفعل من الحافظ ابن الجوزي فيه نظر، للأسباب التالية:

أولا: أن الحافظ ابن الجوزي وصف عبد الحميد بأنه متروك، وحاله ليس كذلك، فلم يصفه أحد بأنه متروك، فهو من رجال البخاري، وقد ذكره الحافظ ابن الجوزي في

كتابه "الضعفاء والمتروكين" ولم يذكر أن أحدًا ترك حديثه[١١١]، وقد اعتذر ابن عبد الهادي عن ابن الجوزي في هذا القول بأنه من قبيل الوهم، فقال:" أبو يحيى الحماني: عبد الحميد بن عبد الرحمن، ليس بمتروكٍ، بل هو من رجال " الصحيح "، وقد وثَّقه يحيى بن معين وغيره، وضعَّفه أحمد وغيره، وكأنه اشتبه عليه بابنه يحيى بن عبد الحميد، فإنَّه هو المشهور بالضعف"[١١٢].

ثانيًا: في الموضع الثاني ذكر ابن الجوزي وَصف الإمام أحمد لعبد الحميد بالضعف، واعتمد ذلك في ردِّ الرواية، وهذا من قبيل الخطأ؛ فإن عبد الحميد الذي في الرواية المذكورة سابقًا –يروي عن سالم بن عبد الله بن عمر– ليس هو عبد الحميد الحماني الذي ضعَّفه الإمام أحمد، وإنما هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطَّاب، وهو ثقة، مجمع على توثيقه[١١٣]، وليس للحماني رواية عن سالم بن عبد الله، ولم يدركه، ولذلك تعقب ابنُ عبد الهادي ابنَ الجوزي في هذا الموضع فقال:" وعبد الحميد بن عبد الرحمن هو: ابن زيد بن الخطَّاب، وهو من الثقات المخرَّج لهم في "الصحيحين". وقول المؤلِّف: (هو الحِمَّانِيُّ) وهمٌ قبيحٌ، وخطأٌ فاحشٌ، فإنَّ هذه الطبقة ليست طبقة الحِمَّانِيّ، بل الحِمَّانِيُّ متأخرٌ عن هذا بكثيرٍ، يروي عنه عبَّاس الدُّوريُّ وطبقته، وعُبيدة بن مُعَتِّب الضَّبِّيُّ أكبر من الحِمَّانِيّ بكثيرٍ، بل هو في طبقة كبار شيوخه"[١١٤].

ثالثًا: اضطراب ابن الجوزي في الاحتجاج بعبد الحميد، يظهر ذلك في قبوله تضعيف الإمام أحمد في مرة، ومعارضته مرة أخرى بتوثيق ابن معين، وعبد الحميد ممن اختلف فيه العلماء–وقد أشار لذلك ابن عبد الهادي في تعقبه السابق–، فكان على الحافظ ابن الجوزي أن يسلك موقفًا واحدًا منه من حيث الاحتجاج أو الرد.

ويمكن القول بأن اختلاف موقف ابن الجوزي من قبول أو رد رواية عبد الحميد يرجع للوهم الحاصل في تحديد اسمه في الرواية، وكذلك أنه اشتبه عليه بابنه فذكر أنه متروك على اعتبار أن الراوي يحيى الحماني وليس أبوه عبد الحميد.

الفرع التاسع: قَيْس بن الرَّبِيْع الأَسَدِيّ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

أَبُو مُحَمَّد قَيْس بن الرَّبِيْع الأَسَدِيّ الكُوْفِيّ، من كبار أتباع التابعين(١١٥)، ذكر الحافظُ ابن الجوزي الحكم عليه في موضعين من كتابه، ردّه ولم يحتج به في موضعين؛ حيث ذكر تضعيفه في الموضع الأول على لسان خصمه، ولم يردَّ ذلك التضعيف، قال:" قالوا هذه الأحاديث كلها ضعاف.... وأما الحديث الثالث فقال الدارقطني تفرد به غسان بن الربيع وهو ضعيف، **وقيس** ومحمد بن سالم ضعفاء"(١١٦)، واعتمد في الموضع الثاني على تضعيف الإمام يحيى بن معين، وأحمد، فقال:" والجواب أن جميع هذه الأحاديث الصريحة ضعاف.... وأما حديث أبي حصين فيرويه قيس بن الربيع، قال يحيى: ليس بشيء، وقال أحمد: كان كثير الخطأ في الحديث، وروى أحاديث منكرة"(١١٧).

وفي الموضع الثالث احتج بقيس وردَّ تضعيف الإمام يحيى بن معين، فقال:" فإن قالوا تفرد به قيس بن الربيع، وقد ضعفه يحيى، قلنا: قد كان شعبة يثني عليه"(١١٨).

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من قَيْس بن الرَّبِيْعِ:

يظهر مما سبق أن الحافظ لم يستمر على وتيرة واحدة عند الاحتجاج بقيس بن الربيع، فقد تغير موقفه من الاحتجاج به في مسألة واحدة، وهذا التصرف من الحافظ غير مرضٍ؛ حيث اختار توثيقه وقبوله في موضع، ثم اختار تضعيفه وردّه في موضع آخر.

كما أنه اعتمد على قول ابن معين في تجريحه مرة، ثم يردُّه مرة أخرى ويعتمد ثناء شعبة عليه، مع أنه نصَّ على تفرد قيس بالحديث، وثناء شعبة إن نفعه عند

موافقة الثقات فلا ينفعه حين التفرد، فثناء شعبة يُحمل على صدق قيس، وأنه غير متهم، وليس على توثيقه المطلق، بَلْهَ تفرده؛ حيث إن شعبة نفسه يتعجب من كثرة خطأ قيس، فقد روى ابن عدي بسنده عن شُعْبَة قال:" ذاكرت قيس بن الربيع حديث أَبِي حصين، فلوددت أن البيت وقع عليَّ وعليه حتى يموت من كثرة ما كَانَ يُغرب عليّ"(١١٩).

وإذا تتبعنا موقف الحافظ ابن الجوزي من قيس بن الربيع وجدناه ضعيفًا عنده، للأمور التالية:

- أولا: ردَّ روايته في كتابه "العلل المتناهية" في أربعة مواضع معتمدًا على أقوال من ضعفه(١٢٠).
- ثانيًا: أدخله في كتابه "الضعفاء" وذكر فيه أقوال من تركه، ومن ضعفه(١٢١).
- ثالثًا: عندما ذكر ضعف قيس على لسان خصمه – في الموضع الأول– لم يُجب عن هذا الضعف كما فعل مع غيره ممن ضعفهم خصمه واحتج بهم ابن الجوزي، فكان هذا إقرارًا ضمنيًا منه بضعفه.

الفرع العاشر: لَيْثُ بنُ أَبِي سُلَيْمِ بنِ زُنَيْمٍ الأُمَوِيُّ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

أَبُو بكر لَيْثُ بنُ أَبِي سُلَيْمٍ بنِ زُنَيْمٍ القرشي مولاهم الكُوْفِيّ الأُمَوِيّ، من الذين عاصروا صغار التابعين(١٢٢)، ذكر الحافظُ ابن الجوزي الحكم عليه في أربعة مواضع من كتابه؛ حيث ردّه ولم يحتج به في ثلاثة منها، اعتمد في إحداها على تضعيف الإمام أحمد، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وابن مهدي، وابن حبان(١٢٣)، واعتمد في الموضع الثاني على تضعيف الإمام أحمد، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيان(١٢٤)، وفي الموضع الثالث ضعفه بنفسه ولم يحتج به(١٢٥).

ثم في موضع واحد احتج به، معتمدًا على قولٍ للإمام أحمد، فقال:" قالوا هذه الأحاديث كلها ضعاف... وأما الطريق الثاني فهو فيه، ومعه ليث، وقد ضعَّف ابنُ عيينة ليثا، قال أحمد: هو مضطرب الحديث. والجواب.... وأما ليث فقال أحمد: قد حدث عنه الناس"(١٢٦).

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من ليث بن أبي سليم:

يظهر مما سبق أن الحافظ لم يسلك منهجًا واحدًا عند الاحتجاج بليث بن أبي سليم، وهذا التصرف يحتاج إلى نظر، لما يلي:

١- أحد هذه المواضع التي ضعَّف الحافظ فيها ليثًا كان وهمًا منه – رحمه الله–؛ حيث إن الراوي للحديث كان الليث بن سعد، وتوهم ابن الجوزي أنه الليث بن أبي سليم فضعفه في هذا الموضع بنفسه، وقد تعقبه ابن عبد الهادي على ذلك فقال:" قال المؤلِّف: ليثٌ ضعيفٌ. كذا قال! وهو وهمٌ ظاهرٌ، فإنَّ ليثًا هذا هو ابن سعدٍ الإمام، وليس بابن أبي سُليم المتكلَّم فيه. قال شيخنا الإمام العلامة أبو العبَّاس: ليث هذا هو: الليث بن سعدٍ الإمام الجليل، لا يختلف في فضله ونبله وثقته وفقهه اثنان! توهَّم المؤلِّف –رحمه الله– أنَّه ليث بن أبي سليم، وذاك مع حفظه قد ضُعِّف، وليس طبقة ليث بن سعدٍ طبقة ابن أبي سليم؛ فإنَّ ابن أبي سليم يروي عن عطاء، ومجاهد، وكبار التَّابعين"(١٢٧).

٢- قول الإمام أحمد في ليث: حدَّث عنه الناس، لا يفيد في توثيقه شيئًا، ولا يصح الاحتجاج بالراوي من أجل رواية الناس عنه فقط؛ لا سيما أن الإمام أحمد وهو صاحب هذا القول يُضَعِّف ليثًا، فقال فيه:" مضطرب الحديث"(١٢٨)، وقال في رواية: "ليس هو بذاك"(١٢٩).

ثالثًا: الحافظ ابن الجوزي سبق أن ردَّ حديث ليث بأنه متروك، وذكر ممن تركه الإمام أحمد، قال:" والجواب من وجهين أحدهما: أن الطريقين كلاهما يدور على ليث

وهو متروك، تركه يحيى القطان، ويحيى بن معين، وابن مهدي، وأحمد"[١٣٠]. فمن غير المقبول أن يعتمد الحافظ على ترك الإمام أحمد لليث في موضع فيرد به حديثه، ثم يعتمد على قوله: "حدث عنه الناس" في موضع آخر ليرد على تضعيف خصمه لحديث ليث ، فهذه الطريقة في النقد غير مستقيمة.

والظاهر أن ليثًا ضعيف عند ابن الجوزي، ولا يحتج به، فقد ذكره في كتابه "الضعفاء"[١٣١]، وذكر فيه أقوال من ضعفه من الأئمة، كما ردَّ حديثه في كتابه "العلل المتناهية" في مواضع عديدة، معتمدًا على أقوال الأئمة الذين ضعفوه، أو تركوا حديثه[١٣٢]، مما يؤكد أنه ضعيف عنده.

الفرع الحادي عشر: مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ يَسَارٍ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي المدني، إمام المغازي، من صغار التابعين[١٣٣]، ذكر ابن الجوزي الحكم عليه في تسعة مواضع من كتابه، وثقه في موضعين معتمدًا على توثيق الإمامين: شعبة، ويحيى بن معين- في رواية عنه-[١٣٤]، وضعَّفه في سبعة مواضع، اعتمد في ثلاثة منها على تكذيب الإمام مالك لابن إسحاق[١٣٥]، وفي موضع واحد اعتمد على تكذيب الإمام مالك، وهشام بن عروة[١٣٦]، وفي موضع آخر اعتمد على تكذيب الإمام مالك، وهشام بن عروة، وزاد عليه تضعيف علي بن المديني، ويحيى بن معين – في رواية عنه-[١٣٧]، وفي موضعين ضعفه بنفسه، بقوله: مجروح[١٣٨].

ثانيا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من محمد بن إسحاق بن يسار:

يلاحظ مما سبق أن الحافظ ابن الجوزي لم يسلك سبيلًا واحدًا في حكمه على محمد بن إسحاق، وأن تجريحه له ينصب على تكذيب الإمام مالك، وهشام بن عروة،

وهذا التصرف منه غير مستقيم –رحمه الله–؛ فإنه عند توثيقه لابن إسحاق ذكر تكذيب مالك له ثم ردّه، قال:" فإن قيل... ولم يقل غَسَّلتُك إلا محمد بن إسحاق وقد كذبه مالك، قلنا: إنما كذبه مالك رواية أبي القاسم عبد الواحد؛ لقول هشام بن عروة أنه حدث عن امرأتي[١٣٩] وما رآها رجل قط، وقد تأول هذا أحمد بن حنبل فقال: يمكن أن تكون خرجت إلى المسجد فسمع منها، وقال يحيى بن معين: محمد بن إسحاق ثقة، وقال شعبة: صدوق[١٤٠].

فهو – يرحمه الله– يعلم أن تكذيب مالك وابن هشام لابن إسحاق مردود عند العلماء، يؤكد ذلك أنه نقل هذه الردود والأقوال في كتابه "المنتظم"، لكنه لم يرجح في ابن إسحاق قولًا معينًا[١٤١].

وإذا نظرنا في حال ابن إسحاق عند العلماء نجده ممن اختلف فيه كثيرًا، فمن العلماء من رفع قدره عاليًا مثل يزيد بن هارون، وسفيان بن عيينة[١٤٢]، وشعبة[١٤٣]، فوصفوه بأنه أمير المؤمنين في الحديث، وبعضهم توسط فيه مثل علي بن المديني لما سُئل عنه قال:" صالح وسط"[١٤٤]، وقال أبو زرعة الدمشقي: ومحمد بن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه... وقد اختبره أهل الحديث، فرأوا صدقًا، وخيرًا[١٤٥]"، وقال فيه ابن عدي:" وَقد فتشت أَحَادِيثه الْكَثِيرَة فَلم أجد فِي أَحَادِيثه مَا يتهيأ أَن يُقطع عَلَيْهِ بالضعف، وَرُبمَا أَخطَأ وَوهم فِي الشَّيْء بعد الشَّيْء كَمَا يخطئ غَيره"[١٤٦].

وأشد ما قيل في ابن إسحاق هو تكذيب الإمام مالك، فقد رُوِي عنه أنه قال فيه:" دجال من الدجاجلة"[١٤٧]، أما عن هشام بن عروة فقد رُوِي عن عمر بن حبيب قال: قلت لهشام بن عروة: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: ذاك كذاب[١٤٨].

وقد ردّ كثير من العلماء قول مالك وهشام في إسحاق، وفصَّلوا القول فيه، وبينوا سببه، قال ابن حبان:" وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان

في الحديث... وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل، أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف، وأما مالك، فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد له إلى ما يحب[١٤٩]، وعدَّه الذهبي من كلام الأقران الذي لا يُعتمد عليه[١٥٠]، وغيرهم.

ولست الآن بصدد الترجمة لابن إسحاق أو بيان حاله، وإثبات صدقه، فقد فاضت كتب العلماء بالكلام في ذلك؛ وإنما ذكرت ذلك تأكيدًا على أن ابن إسحاق لا يجرح بقول مالك أو هشام بن عروة س، وأن الحافظ ابن الجوزي أصاب في ردِّ تكذيب مالك وهشام على أنه جرح، ولم يُصب في تجريحه في مواطن عديدة بما قد ردَّه سابقا، ولَيْتَه ردَّ حديثه من أجل تدليسه إذ لم يصرح بسماع، فيكون له بذلك مسلكًا، قال الخطيب:" وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء؛ لأسباب منها: أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه"[١٥١].

إذا بحثنا مواطن تضعيف الحافظ ابن الجوزي لابن إسحاق نجدها في معرض الرد على المخالف، وفي موضعي التوثيق كان الغرض منهما الاحتجاج على المخالف حتى لا يُرد الحديث موضع الاحتجاج بما قيل في ابن إسحاق من تكذيب، يؤكد ذلك أن ابن الجوزي احتج بأحاديث كثيرة لابن إسحاق في كتابه التحقيق، دون أن يذكر فيه علةً أو تضعيفًا، من ذلك ما رواه في مسألة: لا يجوز للمحرمة لبس القفازين–، فقد ساق بسنده عن يعلى بن عبيد قال: حَدَّثَنا محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر س قال سمعت رسول الله > نهى النساء في الإحرام عن القفازين والنقاب وما مسه الورس والزعفران من الثياب[١٥٢]. مع أن ابن إسحاق انفرد ببعض الألفاظ فيه، قال البزار عقب روايته للحديث:" وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر س"[١٥٣].

جدير بالذكر أن الحافظ ابن عبد الهادي تعقَّب ابن الجوزي في بعض المواضع التي ضعف فيها ابن إسحاق، قال:" وتضعيف المؤلف لابن إسحاق ليس بشيء، وقد تابعه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب"(١٥٤). وكذلك رَدَّ تضعيف ابن الجوزي المطلق لابن إسحاق، وتعقبه في أنه يوثقه مرة ويضعفه أخرى، فقال:" وتضعيف المؤلف لابن إسحاق ليس بشيء، فإنه صدوق، وكان شعبة وسفيان يقولان: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو يحتج به في موضع، ويضعفه في آخر"(١٥٥). وفي موضع آخر يقول:" وقول المؤلف: (في إسناده ابن إسحاق وعلي بن عاصم، وقد سبق جرحهما) فيه نظر، وقد تقدم قريبًا احتجاج المؤلف بابن إسحاق"(١٥٦).

وهذا دليل على أن ابن إسحاق لا يوثق مطلقًا ولا يضعف مطلقًا.

كما أن الحافظ ابن الملقن تعقَّب ابن الجوزي في اختلاف حكمه في الاحتجاج بابن إسحاق فقال:" تنبيه: طعن ابن الجوزي في كتابه «التحقيق» في هذا الحديث بابن إسحاق، وليس بجيد منه؛ فإنه أمير المؤمنين في الحديث كما أسلفناه، وقد احتج به هو في مواضع أُخَر"(١٥٧).

المطلب الثاني

من احتج بهم ابن الجوزي وردَّهم في مواضع متساوية.

الفرع الأول: زِيَادُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ البَكَّائِيُّ:

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق:

زِيَادُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الطُّفَيْلِ العامري البكائي، من وسطي أتباع التابعين(١٥٨)، ذكر ابن الجوزي الحكم عليه في موضعين من كتابه، ضعَّفه في الموضع الأول معتمدًا على تضعيف يحيى بن معين، وعلي بن المديني، قال:" والجواب: أما الحديث الأول... وأما الثالث فيرويه زياد، عن إدريس الأودي، ووَهِم عليه فيه، وقال يحيى بن معين: زياد ليس بشيء، وقال ابن المديني: لا أروي عنه، فإن قيل: فقد وثقه أحمد في رواية، وقال أبو زرعة: صدوق، **قلنا: الجرح مقدم**"(١٥٩).

واحتج به في الموضع الثاني معتمدًا على توثيق الإمام أحمد، وأبي زرعة، قال:" فإن قالوا قد قال الدارقطني لم يروه غير زياد، ولم يروه غير همام فيما أعلم، وقد ضعف ابن المديني ويحيى زياد، **قلنا: قال أحمد: هو ثقة وقال أبو زرعة: صدوق**"(١٦٠).

ثانيًا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من زياد بن عبد الله بن الطفيل:

تبين مما سبق تناقض الحافظ ابن الجوزي في حكمه على زياد البكائي بين الردِّ والاحتجاج، والظاهر أن هذا التناقض من ابن الجوزي يرجع إلى تطبيقه لقاعدة تقديم الجرح على التعديل؛ إلا أن القاعدة ليست على إطلاقها، كما أن الجرح يقدم إن كان مفسرًا، وليس عند الموثق ما يرد به هذا الجرح، ثم إنه استعمل القاعدة في موضع دون آخر، وهذا راجع إلى رغبته في الانتصار للمذهب.

وقد اعترض ابنُ عبد الهادي على ابنِ الجوزي في ترجيحه لتضعيف البكائي حيث عقَّب عليه بقوله:" زياد بن عبد الله: هو البكائي، وقد روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثقات من الناس، وما أرى برواياته بأسًا"(١٦١).

الفرع الثاني: سَعْدُ بنُ سَعِيدِ الأنصَارِي.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري المدني، من الطبقة الوسطى من التابعين(١٦٢)، ذكر ابن الجوزي الحكم عليه في موضعين من كتابه، ردَّه في الموضع الأول معتمدًا على تضعيف الإمام أحمد وابن حبان، قال:" والجواب: قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث سعد بن سعيد، وإسناده ليس بمتصل، ومحمد بن إبراهيم لم يسمع من قيس. قلت: قال أحمد بن حنبل: سعد بن سعيد ضعيف، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به"(١٦٣).

واحتج به في الموضع الثاني معتمدًا على توثيق يحيى بن معين، ورواية الإمام مسلم له، قال:" قالوا: قد قال أحمد: سعد بن سعيد ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، قلنا: قد قال يحيى بن معين: هو صالح، وقد أخرج عنه مسلم"(١٦٤).

ثانيا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من سعد بن سعيد:

لم يكن حكم الحافظ ابن الجوزي على سعد بن سعيد واحدًا من حيث الردِّ أو الاحتجاج بروايته، فقد ردّه ولم يقبل الاحتجاج به حين كان في معرض الجواب على أدلة الخصم، ثم احتج به حينما اعتمد روايته كدليل للمذهب.

وإذا نظرنا إلى حال سعد بن سعيد عند العلماء نجده لا يخرج عن الصدق مع سوء الحفظ، وقد لخَّص ابن حجر حاله فقال:" صدوق سيء الحفظ"(١٦٥)، وقد روى له البخاري تعليقًا، واحتج به مسلم في صحيحه، ولعل هذا ما أوقع الحافظ ابن الجوزي في الاحتجاج به مرة، وترك الاحتجاج به مرة أخرى، فإن سعدًا له ما صح من الروايات التي توبع عليها، كالتي احتج بها الإمام مسلم، ومنها الحديث الذي استدل به ابن الجوزي، فليست كل روايات سعيد مردودة؛ ولذلك قال ابن القيم في كلامه على حديث سعد بن سعيد:" ومثل هذا إنما ينفي ما ينفرد به، أو يخالف به الثقات، فأما إذا لم ينفرد، وروى ما رواه الناس فلا يطرح حديثه، ومسلم إنما احتج بحديثه لأنه ظهر له أنه لم يخطئ فيه بقرائن ومتابعات، ولشواهد دلَّته على ذلك، وإن كان قد عرف خطؤه في غيره، فكون الرجل يخطئ في شيء لا يمنع الاحتجاج به فيما ظهر أنه لم يخطئ فيه، وهكذا حكم كثير من الأحاديث التي خرجاها وفي إسنادها من تكلم فيه من جهة حفظه فإنهما لم يخرجاها إلا وقد وجدا لها متابعًا"(١٦٦).

إلا أن الحافظ ابن الجوزي لم يصحح حديث سعد على أنه مما صح من حديثه، لكنه ذكر توثيق يحيى بن معين له، واحتجاج مسلم بروايته، وجعل ذلك توثيقًا لسعد بن سعيد، ودليلا على الاحتجاج برواياته، والأمر ليس كذلك.

ولو أن ابن الجوزي صحح الحديث على أنه مما صح لسعد لكان أولى، وثمة سبب آخر أوقع الحافظ في التناقض السابق وهو وَهْم الحافظ ابن الجوزي في النقل عن ابن حبان، حيث نقل عنه تجريحه له، مع أنه لم يجرحه، وقد أشار الحافظ ابن عبد الهادي إلى ذلك عندما علَّق على ردّ ابن الجوزي لرواية سعد، وعدم احتجاجه بها فقال:" وسعد بن سعيد: هو أخو يحيى وعبد ربه، وقد روى له مسلم في "صحيحه"، وقال ابن معين: صالح، وقال محمد بن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي، ولم يتكلم فيه ابن حبان، بل ذكره في كتاب "الثقات" وقال: كان يخطئ، وإنما تكلم في سعد بن أبي سعيد المقبري"(١٦٧).

الفرع الثالث: عَبْدُ اللَّهِ بنُ نافِعٍ الصَّائِغ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق:

عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ، أبو محمد المدني، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع[١٦٨]، ذكر الحافظُ ابن الجوزي الحكم عليه في موضعين، لم يحتج به في الموضع الأول معتمدًا على تضعيف الإمام يحيى بن معين – في رواية عنه–، والإمام النسائي، فقال:" وأمَّا حديث ابن عمرس: ففي إسناده عبد الله بن نافع، قال يحيى: ليس بشيءٍ. وقال النَّسائيُّ: متروك الحديث"[١٦٩]، ثم احتج به في الموضع الآخر معتمدًا على توثيق الإمام يحيى بن معين – في رواية أخرى عنه–، ورجحه على قول الإمام يحيى الأول، والإمام النسائي في تضعيفه، فقال:" فإن قيل قد أنكر أحمد هذا الحديث، ثم في الإسناد عبد الله بن نافع قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، **قلنا: قد قال يحيى في رواية: يكتب حديثه**"[١٧٠].

ثانيا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من عبد الله بن نافع الصائغ:

يتبين مما سبق اختلاف موقف الحافظ ابن الجوزي من الاحتجاج بعبد الله بن نافع، فقد احتج به مرة، وردَّه أخرى، وقد توهم الحافظ ابن الجوزي في حكمه على عبد الله بن نافع؛ حيث إن الذي تكلم فيه يحيى بن معين، والنسائي هو: عبد الله بن نافع القرشي المدني، مولى عبد الله بن عمر س، رَوَى عَن: عَبد اللَّهِ بن دينار، وأبيه نافع مولى ابْن عُمَر س، ومُحَمَّد بن المنكدر[١٧١]، أما الذي ذكر ابن الجوزي حديثه والحكم عليه في الموضعين السابقين إنما هو عبد الله بن نافع الصائغ، وهذا لم يضعِّفه يحيى، ولا النسائي.

والظاهر أن هذا التوهم في تحديد عبد الله بن نافع هو سبب التناقض الذي وقع فيه ابن الجوزي عند الاحتجاج بعبد الله بن نافع، وقد استدرك ابنُ عبد الهادي على ابن الجوزي هذا التوهم، فقال:" أمَّا قول المؤلِّف: (وأمَّا حديث ابن عمرس: ففي إسناده عبد الله بن نافع، قال يحيى: ليس بشيءٍ. وقال النَّسائيُّ: متروك الحديث) فخطأٌ منه، فإنَّ

الذي تكلَّم فيه يحيى والنَّسائيُّ هو عبد الله بن نافع مولى ابن عمر س، وأمَّا راوي هذا الحديث فهو الصَّائغ صاحب مالك، وقد روى له مسلمٌ في "صحيحه"، ووثَّقه يحيى بن معين، والنَّسائيّ"[١٧٢].

الفرع الرابع: عبد الرَّحْمَن بن زِيَاد الإِفْرِيْقِيّ.

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق:

عبد الرَّحْمَن بن زِيَاد بن أنعم، أَبُو أَيُّوْبَ الشَّعْبَانِيّ الإِفْرِيْقِيّ، من كبار أتباع التابعين[١٧٣]، ذكر الحافظُ ابن الجوزي الحكم عليه في أربعة مواضع من كتابه، ضعفه ولم يحتج به في موضعين، قال في الموضع الأول:" وهذا لا يصح، قال أحمد: عبد الرحمن بن زياد لا نروي عنه شيئًا، وقال يحيى والنسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات ويدلس"[١٧٤]، وقال في الموضع الثاني:"قلت: وهذا الحديث قد سبق بلفظ آخر في مسألة التشهد الآخر، وذكرنا هناك الجرح للإفريقي"[١٧٥].

ثم قَبِل روايته، واحتج به في موضعين، قال في أحدهما:" قالوا عبد الرَّحْمَن بن زياد هو الإفريقي وهو ضعيف، قلنا: قد قوَّى أمره البخاري، وقال: هو مقارب الحديث"[١٧٦]، وقال في الموضع الآخر:" قالوا: أما الحديث الأول فقد قال الترمذي: هو غريب لا نعرفه إلا من حديث قدامة، وأما الثاني فابن أنعم هو الإفريقي، قال الدارقطني: ليس بقوي، قلنا: أما قدامة فمعروف، ذكره البخاري في تاريخه، وأخرج عنه مسلم في صحيحه، وأما الإفريقي فقد قال يحيى بن معين: لا يسقط حديثه"[١٧٧].

ثانيا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من الإِفْرِيْقِيّ:

تبين مما سبق اضطراب موقف الحافظ ابن الجوزي من الاحتجاج بعبد الرحمن الإفريقي بين القبول والرد، وهذا التصرف من الحافظ غير مقبول لما يلي:

أولا: الحافظ ابن الجوزي استدل على توثيق الإفريقي بأن الإمام البخاري يُقوِّي أمره، وجعله مُقَارِب الحَدِيث، وهذا لا يدل على التوثيق المطلق لا سيما عند التفرد، ولا

يُرجَّح على جملة قول الأئمة الذين ضعفوه، ولذلك قال الترمذي:" الإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، قال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث"(١٧٨).

وقد عقَّب ابن عبد الهادي على هذا التصرف من ابن الجوزي بِذكر أقوال العلماء في تضعيف الإفريقي(١٧٩)، وهذا يشير إلى اعتراض ابن عبد الهادي على توثيق الإفريقي بقول البخاري كما ذهب إليه ابن الجوزي.

ثانيا: استدل ابن الجوزي على توثيق الإفريقي وقبوله بقول الإمام يحيى بن معين- في رواية- "لا يسقط حديثه"، وهذا النقل غير مكتمل، ولا يدل على أي توثيق، فقد قال ابن معين:" الإفريقي لا يسقط حديثه، وهو ضعيف"(١٨٠)، وجاء في رواية ابن محرز عنه:" وسمعت يحيى، وقيل له: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي؟ قال: ليس بذاك القوي، قيل ليحيى: يكتب حديثه؟ قال: نعم"(١٨١). قلت: وهذا يدل على أن حديثه يُكتب للاعتبار، وليس للاحتجاج.

والراجح أن الإفريقي ضعيف عند الحافظ ابن الجوزي ولا يحتج به، فهو وإن اضطرب في احتجاجه بالإفريقي في كتابه " التحقيق"- كما سبق- إلا أنه قد ردّ حديثه، ولم يحتج به في مواضع عديدة من كتابه "العلل المتناهية"، فأحيانا يرد حديثه ويضعفه بنفسه، وأحيانا يردُّ حديثه محتجا بنقل أقوال من ضعفه من العلماء"(١٨٢)، وكذلك في كتابه "الموضوعات"(١٨٣)، إضافة إلى أنه أدخله في كتابه "الضعفاء"، وعقَّب على ترجمته بقوله:" وجملة من يجيء اسمه في الحديث عبد الرحمن بن زياد خمسة لم يُضعَّف غيره"(١٨٤).

وقد اعترض ابن الملقن على ابن الجوزي توثيقه للإفريقي على الرغم من أنه ذكره في كتابه "الضعفاء"، فقال:" وَقال في "تَحْقِيقه": إِن قيل فِي الإِسناد الإفريقي، وَهُوَ ضَعِيف. قُلْنا : قد قوى أمرَه البخاريُ، وَقَال: هو مقارب الحَدِيث. وَلَا نسلم لَه ذَلِك أَيْضا؛ فقد ذكره هُوَ فِي "ضُعَفَائِهِ"(١٨٥).

المطلب الثالث

من احتج به ابن الجوزي أكثر مما رده.

سُفْيَانُ بنُ حُسَيْنِ الوَاسِطِيّ

أولا: مواضع الحكم عليه في كتاب التحقيق :

سُفْيَانُ بنُ حُسَيْنِ بنِ الحَسَنِ الوَاسِطِيُّ، من كبار أتباع التابعين(١٨٦)، ذكر ابن الجوزي الحكم عليه في ثلاثة مواضع من كتابه، احتج به في موضعين، قال في الموضع الأول:" فإن قيل: قد رواه جماعة عن الزهري عن سالم فلم يرفعوه، وما رفعه إلا سفيان بن حسين، قلنا: سفيان ثقة، أخرج عنه مسلم"(١٨٧). أثبت ابن الجوزي في هذا الموضع مخالفة سفيان للجماعة عن الزهري، ثمَّ ردَّ ذلك برواية الإمام مسلم له.

وقال في الموضع الثاني:" قال يحيى: سفيان بن حسين لم يكن بالقوي، وقال ابن حبان: يروى عن الزهري المقلوبات، قلت: وقد أخرج عنه مسلم"(١٨٨). فقد ردَّ تضعيف يحيى وابن حبان، واعتمد في توثيقه على رواية الإمام مسلم له في الصحيح.

ثم في الموضع الثالث ضعَّفه فقال:" والجواب أما حديث عائشة الأول... وفي الإسناد سفيان بن حسين، قال يحيى: لم يكن بالقوي، وقال ابن حبان: يروي عن الزهري المقلوبات"(١٨٩)، في هذا الموضع اعتمد ابن الجوزي تضعيف يحيى، وابن حبان لسفيان بن حسين.

ثانيا: مناقشة موقف الحافظ ابن الجوزي من سفيان بن حسين:

لم يوفَّق الحافظ ابن الجوزي في موقفه من الاحتجاج بسفيان بن حسين؛ فإن سفيان ثقة عند العلماء إلا فيما يرويه عن الزهري، قال الذهبي:" وَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الأَئِمَّةِ إِلا فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ خَاصَّةً، فَإِنَّ فِيهَا مَنَاكِير"(١٩٠). وعدم الاحتجاج به من أجل تضعيف يحيى، وابن حبان لا يستقيم؛ لما يلي:

أولا: تضعيف يحيى بن معين، وابن حبان له ليس على إطلاقه؛ أما ابن معين فقد سُئل عنه فقال:" ثقة، وهو ضعيف الحديث عن الزهري"(١٩١). وقال في رواية أخرى عنه:" سفيان بن حسين ليس بالحافظ، وليس بالقوي في الزُّهْري"(١٩٢). فنَقْلُ ابن الجوزي عن يحيى لم يكن كاملا، ولا يُحمل على إطلاقه كما فَعَل رحمه الله.

ثانيًا: أما تضعيف ابن حبان بقوله:" يروي عن الزهري المقلوبات" فهو واضح في أنه ضعيف في الزهري فقط، وهذا النقل أيضا غير كامل، والصواب أن ابن حبان قال في سفيان: " يَرْوِي عَن الزُّهْرِيّ المقلوبات، وَإِذا روى عَن غَيره أشبه حَدِيثه حَدِيث الْأَثْبَات، وَذَاكَ أَن صحيفَة الزُّهْرِيّ اخْتَلَطت عَلَيْهِ، فَكَانَ يَأْتِي بِهَا عَلَى التَّوَهُّم، فالإنصاف فِي أمره تنكب مَا روى عَن الزُّهْرِيّ، والاحتجاج بِمَا روى عَن غَيره"(١٩٣).

وكذلك توثيق سفيان بن حسين برواية الإمام مسلم له ليس على إطلاقه كما فعل الحافظ ابن الجوزي؛ حيث روى عنه مسلم في المقدمة، وليس في الصحيح، كما أنه روى عنه من غير طريق الزهري، وقد عقَّب الحافظ الذهبي على ابن الجوزي في ذلك فقال:" قلت: لم يخرج له أصلا، بل متابعة، وهو لين"(١٩٤).

والخلاصة أن توثيق ابن الجوزي لسفيان برواية مسلم له في صحيحه لا يستقيم، لا سيما أن رواية سفيان في المواضع الثلاثة التي تكلم ابن الجوزي عليه فيها كانت عن الزهري، والذي هو ضعيف فيه، وقد تجنبها صاحبا الصحيحين لضعفها.

المبحث الثاني
الآثار المترتبة على اختلاف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بالرواة

المطب الأول
الآثار المتعلقة بالأحكام الحديثية

أولا: إثبات زيادة ينفرد بها من لا يُحتمل تفرُّده:

كان من أثر اختلاف موقف ابن الجوزي في الاحتجاج ببعض الرواة إثبات زيادة ينفرد بها هذا الراوي، هذه الزيادة لا تصح إلا بتوثيق الراوي الذي تفرَّد بها إن كان ممن يُحتمل تفرده، ولم يخالف غيره ممن هم أوثق منه حفظا، أو أكثر عددًا، وتقع الزيادة في الإسناد بما يلي:

- **الوصل والإرسال:**

التفرد بزيادة وصل حديث يُرْوَى مرسلاً، ومن ذلك توثيق الحافظ ابن الجوزي لإسماعيل بن عياش، فقد بنى على توثيقه حكمًا بصحة روايته موصولة، مثبتًا بذلك زيادةً في السند انفرد بها ابن عياش دون غيره، **قال الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا إسماعيل بن عياش"**[١٩٥]، فقد أشار ابن الجوزي عقب حديث إسماعيل بن عياش إلى الاختلاف الواقع على ابن جريج في الرواية، وأن الحفاظ من أصحابه يروونه مرسلًا، وخالفهم إسماعيل فرواه موصولًا عن عائشة ك مرفوعًا، لكنه صحح الرواية الموصولة بأنها زيادة ثقة، وذلك باعتبار أن إسماعيل ثقة.

جدير بالذكر أن ابن عياش اضطرب في هذا الحديث كثيرا، فقد رُوِيَ عنه على خمسة أوجه: أحدها مرسل وهو المحفوظ، والأوجه الأربعة الأخرى منكرة، وقد رواها جميعا الدارقطني ثم عقب عليها بقوله "" قال لنا أبو بكر – النَّيسابوريَّ–:" سمعتُ محمَّد بنَ يحيى يقول: هذا هو الصَحيح عن ابن جريج مرسل"[١٩٦]، وكذلك رواها البيهقي وعقب بقوله:" فهذا جملة ما انتهى إلينا من حال رواة هذا الخبر، وبمثله

لا تقوم الحجة، والصواب عن ابن جريج، عن أبيه عن النبي> مرسلًا، كذلك رواه أصحاب ابن جريج الحفاظ عنه"(١٩٧).

من عجيب صنيع الإمام ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- أنه صحح هذه الزيادة الواردة في حديث ابن عياش في كتابه" التحقيق" وقَبِلَها، بينما في كتابه "العلل المتناهية" ضعَّف الحديث ذاته من طريق ابن عياش، وردَّه بعلة مخالفة إسماعيل بن عياش بهذه الزيادة لرواية الجماعة عن ابن جريج، فقال:" وأما الثاني-يقصد حديث القيء من طريق ابن عياش مرفوعًا- فقد ذكرنا أن إسماعيل بن عياش تغيَّر فصار يخلط، قال ابن عدي: وقد قال في هذا الحديث عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة ك، وكلا الطريقين غير محفوظ"(١٩٨).

ولذلك عقّب الذهبيُ على ابن الجوزي في توثيق إسماعيل برواية ابن معين، فقال:" تحامل هنا المؤلف-يقصد ابن الجوزي-، فقال: قد قال ابن معين: إسماعيل ثقة، والزيادة من الثقة مقبولة"(١٩٩).

- **الرفع والوقف:**

قد يكون الحديث موقوفًا على أحد الصحابة -ش- فينفرد أحد الرواة بروايته مرفوعًا إلى النبي- >- ومثال ذلك ما رواه ابن الجوزي من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى عُمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ(٢٠٠). وقد ذكر ابن الجوزي أن الجماعة عن الزهري يروونه موقوفًا، إلا سفيان بن حسين خالفهم بروايته للحديث مرفوعًا، ثم عقَّب بتصحيح هذه الزيادة؛ لأنها من ثقة، على الرغم من أن سفيان خالف فيها من هم أولَى منه،؛ حيث إن سفيان ضعيف في الزهري خاصة، وروايته عن الزهري ضعيفة مضطربة، وقد رجح العلماء الرواية الموقوفة على الرواية المرفوعة من أجل ضعف سفيان في الزهري، قال ابن عدي:" وقد رواه، عنِ الزُّهْرِيّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أبيه جماعة فأوقفوه، وسفيان بْن حسين وسُلَيْمَان بْن كثير رفعاه إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ

وَسلَّمَ"[٢٠١]، وقال الدارقطني:" هو أشبه بالصواب"[٢٠٢]، وقال ابن حجر:" تفرد بوصله سفيان بن حسين، وهو ضعيف في الزهري خاصّة والحفّاظ من أصحاب الزهري لا يصلونه"[٢٠٣]. بخلاف ما جنح إليه ابن الجوزي..

ثانيًا: تصحيح بعض الأحاديث الضعيفة:

من المعروف أن الحكم على الحديث تابعا للحكم على الرواة والإسناد، فإن كان في السند راو ضعيف فإن الحديث يُضعَّف بهذا السند، لعلة ضعف هذا الراوي، وقد كان من أثر اختلاف موقف ابن الجوزي في الاحتجاج ببعض الرواة أن يوثّق راويًا ويصحح حديثه مع أن حديثه عند الجماعة ضعيف، ومن ذلك:

- **المثال الأول:**

ما رواه ابن الجوزي بسنده عن ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر س قال: قلت: يا رسول الله أُفُضِّلَت سورة الحج بأن فيها سجدتين؟ قال: نعم، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما. فإن قالوا: ابن لهيعة ضعيف، قلنا: قال ابن وهب: هو صادق"[٢٠٤].

فهذا الحديث قد احتج به ابن الجوزي وصححه بتوثيقه لابن وهب وردّ قول المضعِّفين، مع أن الحديث قد ضعَّفه جماعة من أهل العلم، قال الترمذي:" ليس إسناده بذاك القوي"[٢٠٥]، كذلك ضعفه البغوي[٢٠٦]، والضياء المقدسي[٢٠٧]، والمناوي[٢٠٨]، وابن حجر[٢٠٩]، وابن الملقن[٢١٠]، وكلهم ضعفوا الحديث لضعف ابن لهيعة.

- **المثال الثاني:**

ما رواه ابن الجوزي بسنده عن بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس– رضي الله عنهما– أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– رخص في دم الحبوب، يعني الدماميل[٢١١].

فهذا الحديث مما احتج به ابن الجوزي وصححه، وردَّ اعتراض الدارقطني على ضعف بقية بأن بقية قد روى له مسلم، مع أن الحفاظ غير الدارقطني أنكروا الحديث

وردُّوه من أجل بقية، قال ابن عدي:" حدثنا بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أُخَر مناكير، وهذه الأحاديث يشبه أن تكون بين بقية، وابن جريج بعض المجهولين أو بعض الضعفاء؛ لأن بقية كثيرًا ما يدخل بين نفسه وبين ابن جريج بعض الضعفاء أو بعض المجهولين"(٢١٢).

كذلك قال أبو زرعة- الدمشقي-:" أما حديث بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في دم الحبون، فمنكر"(٢١٣).

كما نقل الذهبي عن ابن حبان -بعد روايته لهذا الحديث في ترجمة بقية- أنه قال:" وهذا من نسخة كتبناها بهذا الإسناد، كلها موضوعة، يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان واه عن ابن جريج، فدلس عنه، فالتزق ذلك به"(٢١٤). والظاهر أن الذهبي يوافقه على ذلك إذ نقل كلامه ولم يتعقبه بشيء.

- **المثال الثالث:**

ما رواه ابن الجوزي بسنده من طريق عبد الرحمن زياد الإفريقي أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: من أذن فهو يقيم(٢١٥). فقد صحح ابن الجوزي الحديث، ودافع عن تضعيف الإفريقي، مع أن الحديث ضعَّفه أكثر النقَّاد لضعف الإفريقي، فقد رواه الترمذي، وقال عقبه:" حديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقي، والإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث"(٢١٦)، وقال البيهقي:" في إسناده ضعف"(٢١٧)، وقال ابن عبد البر:" رُوِيَ بإسناد فيه لين، يدور على الإفريقي عبد الرحمن بن زياد"(٢١٨)، وكذلك ضعَّفه البغوي(٢١٩)، والنووي(٢٢٠)، وابن حجر(٢٢١)، وغيرهم.

فكان تصحيح ابن الجوزي للحديث مخالفًا لقول الأئمة؛ ولذلك تعقبه الذهبي فاعترض هذا التصحيح بالإشارة إلى ضعف ابن زياد الإفريقي(٢٢٢)، وكذلك نقل ابن الملقن تصحيح ابن الجوزي للحديث وتعقبه في ذلك، قال:" وقَالَ ابْن الْجَوْزِيّ فِي كتاب "الْأَعْلَام": إِنَّه حَدِيث ثَابت عَن رَسُول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم -، وَهَذِه الْعبارَة لَا أسلمها لَه"(٢٢٣).

المطب الثاني

الآثار المتعلقة بفقه الحديث

إن ثمرة الحديث تكمن في أثره على عمل المكلفين، إذ هو المصدر الثاني لاستنباط الأحكام، ولمَّا كان الحكم يدور مع الدليل، فقد يتغير الحكم بتغير صحة الحديث وضعفه، فتضعيف أدلة الخصم تعدُّ تضعيفًا لقوله ومذهبه، وتقوية أدلة المذهب وتصحيحها يعد تقوية لقول المذهب، لذلك كان اختلاف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج بالراوي طريقًا لنصرة المذهب في كثير من المسائل، سواء كان بتضعيف أدلة الخصم، أو تصحيح أدلة مذهبه الحنبلي، والأمثلة على ذلك كثيرة، أذكر منها:

المسألة الأولى: نقض الوضوء مما يخرج من غير السبيلين.

ذكر ابن الجوزي هذه المسألة، واستدل عليها بعشرة أحاديث، قال:" مسألة: خروج النجاسات من غير السبيلين ينقض إذا فحش، وقال مالك والشافعي لا ينقض، وقال أبو حنيفة في القيء كقولنا، وفي الدُّودِ كقولهم، وفي سائر الأشياء ينقض بكل حال، لنا عشرة أحاديث"(٢٢٤).

أما الحديث الأول والثاني فقد أُعِلَّا، لكن ابن الجوزي حاول دفع علتهما، وأما الثالث فكان صريحًا في الدلالة على رأي الحنابلة الذي ذكره ابن الجوزي، وهو أن رسول الله –>– قال: إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فلينصرف منها فليتوضأ. إلا أن هذا الحديث مداره على ابن عياش وقد ضعَّفه ابن الجوزي وردَّ حديثه في مواضع متعددة، إلا أنه اختار في هذا الموضع توثيقه وتصحيح حديثه مع أنه تفرد بزيادة خالف فيها الثقات، يدعم بهذا التصحيح أدلة ما ذكره من قول الحنابلة بنقض الوضوء مما يخرج من غير السبيلين.

وأما باقي الأحاديث العشرة فقد ضعَّفها ابن الجوزي وردَّها جميعا لوجود راو هالك، أو متروك في الإسناد(٢٢٥).

المسألة الثانية: التفريق بين الدم القليل والكثير الذي ينقض الوضوء:

ذكر ابن الجوزي هذه المسألة، واستدل عليها بحديثين، قال:" فصل: ونحن نفرق بين القليل والكثير، ويستدل أصحابنا على ذلك بحديثين، أحدهما: حديث أبي هريرة- رضي الله عنه- ليس في القطرة ولا القطرتين من الدم وضوء. وقد سبق، الحديث الثاني...عن ابن عباس أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رخص في دم الحبوب يعني الدماميل"[٢٢٦].

قلت: الحديث الأول ضعَّفه ابن الجوزي وردَّه لوجود راو متهم بالكذب[٢٢٧]، أما الحديث الثاني الذي استدل به فيرويه من طريق بقية، وقد ردَّ روايته في مواضع كثيرة، إلا أنه في هذا الموضع احتج به، وردَّ قول من ضعفه، ليعتمد حديثه دليلًا على قول المذهب، ولو أنه سار على منهج واحد في الاحتجاج ببقية لما كان لاستدلاله على قول المذهب دليل معتمد.

المسألة الثالثة: مسح الأذنين بماء الرأس.

ذكر ابن الجوزي هذه المسألة واستدل عليها بسبعة أحاديث، قال:" مسألة: الأذنان والرأس يمسحان بماء الرأس، وقال الشافعي ليسا من الرأس، ويسن لهما ماءً جديدًا، لنا سبعة أحاديث"[٢٢٨].هذه الأحاديث السبعة كلها طرق مختلفة لمتن واحد (الأذنان من الرأس)، منها طريق لأسامة الليثي، وطريق لشهر بن حوشب، وآخر لجابر الجعفي، وهؤلاء الثلاثة من الرواة الذين ضعَّفهم ابن الجوزي وردَّ حديثهم في مواضع متعددة، إلا أنه في هذه المسألة احتج بهم، واختار توثيقهم لدعم قول المذهب، في محاولة منه لإثبات الحديث.

المسألة الرابعة: وجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء والغسل:

ذكر ابن الجوزي هذه المسألة واستدل لها بأربعة أحاديث، قال:" مسألة المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين، وقال أبو حنيفة: واجبان في الغسل،

مسنونان في الوضوء، وقال مالك والشافعي: مسنونان فيهما، لنا أربعة أحاديث"[٢٢٩]، والأحاديث التي استدل بها لا تسلم من طعن، ومنها حديث ابن عباس –س– عن النبي –>– أنه قال: المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا يتم الوضوء إلا بهما. وهو من رواية جابر الجعفي، وقد ضعَّفه ابن الجوزي وردَّ حديثه في غير موضع، إلا أنه في هذا الموضع دافع عنه ووثقه واحتج بحديثه، لتقوية أدلة المذهب، والانتصار لمذهبه، قال:" قال الخصم جابر هو الجعفي، وقد كذبه أيوب السختياني وزائدة، قلنا: قد وثقه سفيان الثوري وشعبة، وكفى بهما"[٢٣٠].

المسألة الخامسة: تَحرُم النوافل بطلوع الفجر إلا ركعتي الفجر:

ذكر ابن الجوزي هذه المسألة واستدل لها بحديثين، وكلاهما متكلم فيه، ومنهما حديث الإفريقي، قال:" مسألة: تَحرُم النوافل بطلوع الفجر إلا ركعتي الفجر، وقال أكثرهم لا تحرم إلا بعد صلاة الفجر. لنا حديثان. الحديث الأول... الحديث الثاني... قالوا: أما الحديث الأول فقد قال الترمذي: هو غريب لا نعرفه إلا من حديث قدامة، وأما الثاني فابن أنعم هو الإفريقي، قال الدارقطني: ليس بقوي، قلنا: أما قدامة فمعروف ذكره البخاري في تاريخه، وأخرج عنه مسلم في صحيحه، وأما الإفريقي فقد قال يحيى بن معين: لا يسقط حديثه"[٢٣١].

تظهر استفادة ابن الجوزي من توثيق الإفريقي جلية في هذا الموضع لنصرة المذهب، فقد اختار توثيقه، والاحتجاج بحديثه ليكون دليلًا قويًا في المسألة، مع أنه رَدَّ حديثه في غير موضع، ولو أنه سار على نهج واحد في الاحتجاج بالإفريقي لكان دليله في المسألة ضعيفا، لا يرقى للاحتجاج.

المسألة السادسة: القنوت في الفجر:

ذكر ابن الجوزي هذه المسألة واستدل لها بتسعة أحاديث، قال:" لا يسن القنوت في الفجر، وقال مالك والشافعي: يسن، لنا تسعة أحاديث"[٢٣٢]، كان منها حديثان

رواهما من طريق عبد الحميد الحماني، وقيس بن الربيع، وكلاهما ممن ردَّ ابن الجوزي حديثهم، وضعَّفهم في غير موضع، لكنه في هذا الموضع رجح توثيقهم، واحتج بهم، تقوية لأدلة المذهب، فقال عن قيس:" فإن قالوا تفرد به قيس بن الربيع، وقد ضعفه يحيى، قلنا: قد كان شعبة يثني عليه"[٢٣٣]، ثم ناقش ابن الجوزي الأحاديث التي استدل بها خصمه، وكان منها حديث يرويه قيس بن الربيع، فردَّه ولم يحتج به، وذكر قول من تكلَّم فيه دون قول من وثَّقه، قال:" والجواب أن جميع هذه الأحاديث الصريحة ضعاف... وأما حديث أبي حصين فيرويه قيس بن الربيع، قال يحيى: ليس بشيء، وقال أحمد: كان كثير الخطأ في الحديث، وروى أحاديث منكرة"[٢٣٤] في هذه المسألة كان أثر اختلاف ابن الجوزي في الاحتجاج بقيس بن الربيع جليًا؛ حيث احتج به لتقوية المذهب، ثم ردَّه عند مناقشته أدلة الخصم في نفس المسألة.

المسألة السابعة: تَغسِيل الزوج زوجته:

ذكر ابن الجوزي هذه المسألة واستدل لها بحديثين، قال:" مسألة: يجوز للزوج أن يغسل زوجته، وقال أبو حنيفة لا يجوز"[٢٣٥]. ثم ذكر الحديث الأول بإسناده من طريق محمد بن إسحاق بن يسار، وأعقبه باعتراض الخصم عليه فقال:" فإن قيل...ولم يَقل: غسلتك، إلا محمد بن إسحاق، وقد كذبه مالك، قلنا: إنما كذبه مالك رواية أبي القاسم عبد الواحد لقول هشام بن عروة أنه حدث عن امرأتي، وما رآها رجل قط، وقد تأول هذا أحمد بن حنبل، فقال: يمكن أن تكون خرجت إلى المسجد فسمع منها، وقال يحيى بن معين: محمد بن إسحاق ثقة، وقال شعبة: صدوق"[٢٣٦]. فقد دافع الحافظ ابن الجوزي عن محمد بن إسحاق ليصحح الزيادة الواردة من طريقه، ويكون دليلا على ما قال به الحنابلة، مع أنه يضعِّف ابن إسحاق ويدر حديثه في كثير من المواضع.

ثم ذكر الحديث الثاني بإسناده إلى عبد الله بن نافع الصائغ، وأعقبه باعتراض الخصم عليه فقال:" فإن قيل: قد أنكر أحمد هذا الحديث، ثم في الإسناد عبد الله بن نافع، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، قلنا: قد قال يحيى في رواية

يكتب حديثه"[٢٣٧]. فقد احتج بعبد الله بن نافع في هذا الموضع على الرغم من أنه ردّه في مواضع كثيرة؛ ذلك لتقوية الدليل الثاني والأخير الذي استدل به لهذه المسألة.

نلحظ مما سبق أن اختلاف حكم الحافظ ابن الجوزي في الاحتجاج بابن إسحاق والصائغ كان له تأثيرًا بالغًا في تقوية ما استدل به للمذهب، ولو أنه نهج منهجا واحدا في الاحتجاج بهما لما صحَّت أدلته، ولا رجح مذهبه.

ثم العجيب من الحافظ أنه ذكر أدلة المخالفين في هذه المسألة ذاتها، فذكر حديثًا من طريق محمد بن إسحاق بن يسار، ثم ردَّ هذا الحديث لعلة ضعف ابن إسحاق، قال بعد أن روى الحديث:" قلنا هذا حديث لا يصح، في إسناده ابن إسحاق وعلي بن عاصم، وقد سبق جرحهما"[٢٣٨]

فقد احتج بابن إسحاق في الدفاع عن أدلة المذهب، ثم ردّه ولم يحتج بحديثه عند مناقشته أدلة الخصم في المسالة نفسها .

الخاتمة

توصلت – بعون الله وتوفيقه – بعد البحث والدراسة في هذا الموضوع إلى نتائج عديدة، يمكن تسجيلها في النقاط التالية:

- تبين من البحث والدراسة أن الحافظ ابن الجوزي لم يسلك منهجًا واحدًا في الاحتجاج بالرواة المختلف فيهم، وإنما تناقض حكمه على بعض الرواة، فكان يحتج بأحدهم في موضع أو أكثر، ويردُّه في موضع آخر أو أكثر، وقد بلغ عدد الرواة الذين اختلف حكمه في الاحتجاج بهم ستة عشر راويًا.
- أظهرت الدراسة أن اختلاف حكم ابن الجوزي على الراوي احتجاجًا وردًا يرجع للأسباب التالية:

١- التعصب للمذهب، وذلك بمحاولة نصرة أدلة المذهب، أو تضعيف أدلة الخصم، فيلجأ إلى الاحتجاج بالرواي المختلف فيه إذا كان يدافع عن أدلة مذهبه، ويرده إن كان يناقش أدلة خصمه، يتضح ذلك في أكثر الرواة الذين تناقض حكمه فيهم بين الاحتجاج والرد، مثل قيس بن الربيع، ومحمد بن إسحاق بن يسار، فقد تغير موقفه من الاحتجاج بهما في مسألة واحدة؛ حيث ردَّهما ولم يحتج بهما، ثم قبلهما واحتج بهما في المسألة ذاتها.

٢- الوَهْم الذي يقع للحافظ ابن الجوزي في النقل عن بعض أئمة الجرح والتعديل، كأن ينقل كلامًا في راوٍ، والناقد يقصد به راوٍ غيره، مثل ما وقع من نقله تضعيف ابن حبان لسعد بن سعيد بن قيس، مع أن كلام ابن حبان كان في سعد بن أبي سعيد المقبري.

٣- التصرف في نقله لكلام الناقد، فمرة ينقله مبتورًا غير كامل؛ بأن يتصرف فيه بالاجتزاء منه مثل نقله لكلام ابن حبان في سفيان بن حسين ، أو لا يكون الكلام كاملًا في النسخة التي بين يديه مثل نقله عن ابن حبان في عبد اللَّهِ بن المُؤَمَّل، أو لتعدد الروايات الناقلة عن الناقد في الراوي الواحد فيقتصر على بعضها دون بعض، مثل نقله قول ابن معين في الإفريقي.

٤- استعماله بعض القواعد الحديثية على غير وجهها، أو في موضع دون آخر، ومنها:

أ- تقديم الجرح على التعديل، كما في حكمه على زياد البكائي، فقد استعمل هذه القاعدة لرده بقول من جرحه، بينما لم يستخدمها عندما أراد الاحتجاج به.

ب- توثيق الراوي والاحتجاج به لكونه من رجال الصحيحين أو أحدهما، دون النظر إلى كونه ممن احتجا به أو رويا له متابعة، أو تعليقًا، مثل بقية بن الوليد الحمصي، أو من رَوى له مسلم في المقدمة دون الصحيح، مثل سفيان بن حسين.

ج- حَمْلِه لألفاظ الجرح والتعديل على غير وجهها المراد منها، مثل قول ابن وهب في ابن لهيعة: "صادق".

٥- الخطأ في تحديد بعض رواة الأحاديث التي ينتقدها، لا سيما المتشابه منهم، كما في عبد الله بن نافع الصائغ، حيث ظنه عبد لله بن نافع مولى ابن عمر، والأول ثقة، والثاني فيه ضعف.

- تبين من الدراسة أن الحافظ ابن عبد الهادي تعقب ابن الجوزي بأنه يحتج بالراوي في موضع ويرده في موضع آخر، وذلك في راويين اثنين هما (جابر الجعفي، ومحمد بن إسحاق) ولم يذكر شيئًا من ذلك في باقي الرواة الذين تم دراستهم، إلا أنه تعقبه في بعضهم فيما يخص التوثيق والتضعيف، أو الوهم في تحديد المتشابه من أسماء الرواة، دون الإشارة إلى اختلافه في حكم الاحتجاج بهم.
- ترتب على اختلاف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج ببعض الرواة مخالفات وأخطاء في أحكامه وترجيحاته، ومن ذلك:

أ- مخالفة ابن الجوزي لكثير من العلماء في تصحيحه لأحاديث أو زيادات ضعَّفها جماعة من المحدثين، وأعلُّوه بالراوي الذي اختلف حكم ابن الجوزي في الاحتجاج به.

ب- انتصاره للمذهب في غير موضعه، حيث ذكر لبعض المسائل أدلة لا تقوى على الترجيح، لكنه انتصر لها بتناقضه في الاحتجاج بالراوي المختلف فيه، مثل مسألة تغسيل الزوج لزوجته.

الهوامش

(١) المقصود بهم: الرواة الذين اختلفت أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم بين التوثيق، والتجريح.

(٢) اختلف في هذه النسبة، فقيل: إن جده جعفر نسب إلى فرضه من فرض البصرة، يقال لها: جوزة. وقيل: هو نسبة إلى موضع يقال له: فرضة الجوز. وقيل: أنه منسوب إلى محلة بالبصرة تسمى محلة الجوز. وقيل: بل كانت بداره في واسط جوزة، لم يكن بواسط جوزة سواها. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ٤٦٢.

(٣) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان : ٩٤/٢٢.

(٤) طبقات المفسرين : ٢٧٦/١.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة: ٤٦٢/٢.

(٦) مرآة الزمان: ٩٤/٢٢.

(٧) طبقات المفسرين للداوودي: ٢٧٨/١.

(٨) الذيل على طبقات الحنابلة: ٤٦٣/٢.

(٩) ذيل تاريخ بغداد: ٤٣/٤.

(١٠) طبقات علماء الحديث: ١٢٢/٤.

(١١) تاريخ الإسلام: ١١٠٠/١٢ .

(١٢) لسان الميزان: ٢/ ٣٩٨.

(١٣) ينظر: تاريخ الإسلام: ١٢/ ١١١٢ .

(١٤) ينظر: البداية والنهاية: ١٣/ ٣٠.

(١٥) ينظر: المواضع التالية من نصب الراية: ١/ ٣٩، ٤١، ١٥٧، ٢٦٩، ١٩٠/٢، ٢١٥ .

(١٦) ينظر: المواضع التالية من البدر المنير: ٤٧٠/١، ٥٧٤ ، ٢٤٨/٤، ٧٧٤/٥.

(١٧) ينظر: المواضع التالية من التلخيص الحبير: ٥٠/١، ٣٠٤، ٣٢٧، ٦٢٨/٢، ٨٤٦.

(١٨) البدر المنير: ٢٨٧/١.

(١٩) التحقيق في أحاديث الخلاف: ١/ ١.

(٢٠) السابق: ١/ ٣.

(٢١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي: ١/ ١.

(٢٢) تنقيح التحقيق للذهبي: ١/ ١١.

(٢٣) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: ١٨٦/٧، تهذيب الكمال: ١٦٣/٣، سير أعلام النبلاء: ٣١٣/٨ وما بعدها.

(٢٤) التحقيق: ١٠٣/٢.

(٢٥) السابق: ٤١/٧.

(٢٦) السابق: ٥٢/١ ، ١٠٣/٢، ١٢٦/٢ ، ١٠/٩، ٢١/٩.

(٢٧) السابق: ١٤٥/١، ٣٣/٣ ، ٨٨/٤ ، ٢٥/٨ ، ٣٨/٨ ، ٣٦/٩ ، ١٧/١٠، ٥٠/٩. ٥١/٩.

(٢٨) السابق: ١٦٦/١.

(٢٩) التاريخ الكبير: ٣٦٩/١.

(٣٠) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ص ٧٣.

(٣١) تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز): ١/٢٣٨.

(٣٢) ينظر: المواضع التالية من العلل المتناهية: ٥٠/١ ، ٨٤/١ ، ٥٠/١ ، ٨٤/١ ، ١٠٨/١ ، ٢٧٩/١.

(٣٣) السابق، المواضع التالية: ٦٤/١ ، ٢٩٦/١ ، ٣٣٣/١ ، ٣٦٧/١ ، ١٧٢/٢ ، ١٧٣/٢ ، ٢٠٧/٢ ، ٢٨١/٢ ، ٣٧٠/٢.

(٣٤) الضعفاء والمتروكون: ١١٨/١ .

(٣٥) ينظر: ترجمته في الضعفاء الكبير: ١٧/١، تهذيب الكمال: ٣٤٧/٢ ، سير أعلام النبلاء: ٣٤٢/٦ وما بعدها

(٣٦) التحقيق: ١٣٨/٤.

(٣٧) السابق: ٥١/٣.

(٣٨) السابق: ١٣٠/١.

(٣٩) معرفة الثقات: ٢١٦/١.

(٤٠) تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري: ١٥٦/١.

(٤١) المعرفة والتاريخ: ٢٣٤/٣.

(٤٢) الكامل:٧٨/٢.

(٤٣) من تكلم فيه وهو موثق: ص٤١.

(٤٤) تقريب التهذيب ص ٩٨.

(٤٥) الطبقات الكبرى: ص ٣٩٨.

(٤٦) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ص ١٧٠.

(٤٧) الجرح والتعديل: ٢٨٥/٢.

(٤٨) العلل ومعرفة الرجال(رواية ابنه عبد الله): ٣٢٩/١. وسؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل: ص ٧٨.

(٤٩) ميزان الاعتدال: ١٧٤/١.

(٥٠) قال الحافظ السخاوي في أسامة الليثي: أخرج له مسلم في صحيحه متابعة، وأصحاب السنن، واستشهد به البخاري، ولم يحتج به، وحديثه من قبيل الحسن، ينظر: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: ١٠٣/٢.

(٥١) جدير بالذكر أن أسامة اختلف عليه في رواية هذا الحديث على وجهين: أحدهما مرفوعا يرويه حاتم بن إسماعيل عنه به، وهو الذي رواه ابن الجوزي، والآخر موقوفا يرويه أبو أسامة حماد بن أسامة كما عند ابن أبي شيبة في المصنف (رقم ١٦٣)، ووكيع بن الجراح كما عند الدارقطني في السنن (رقم ٣٢٧)، وكلاهما (أبو أسامة، ووكيع) عن أسامة بن زيد عن هلال بن أسامة الفهري عن ابن عمر موقوفًا. وهذا الوجه صححه الدارقطني، ينظر: السنن:١٦٩/١، والخطيب البغدادي، ينظر: الموضح: ١٨٧/١.

(٥٢) ينظر: ترجمته في التاريخ الكبير: ١٥٠/٢، تهذيب الكمال ٢٠٠/٤ ، وسير أعلام النبلاء: ٥٢٠/٨، وتهذيب التهذيب: ٤٧٦/١.

(٥٣) التحقيق: ١٠٣/٢.

(٥٤) السابق: ٧٣/٣.

(٥٥) السابق: ١٥٩/١ ، ١٧٤/١ ، ١٧٩/٢ ، ٨٣/٤ ، ٩٨/٤.

(٥٦) التحقيق: ١٦٠/١.

(٥٧) السابق: ١٧٠/١.

(٥٨) الضعفاء والمتروكون: ١٤٦/١.

(٥٩) العلل المتناهية: ١٢٩/٢، ١٧١/٢ ، ٢٤٥/٢.

(٦٠) الطبقات: ٣٢٦/٧.

(٦١) الكامل: ٥٤٩/٢.

(٦٢) تهذيب الكمال ٢٠٠/٤.

(٦٣) من تكلم فيه وهو موثق: ص٥٤.

(٦٤) إتحاف المهرة: ١٣/ ٢٣٣ ، وقال نحو هذا الكلام في تهذيب التهذيب : ٤٧٦/١. في ترجمة بقية.

(٦٥) ينظر: ترجمته في الضعفاء الصغير للبخاري: ص ٣٧، والضعفاء الكبير للعقيلي: ١٩١/١، والكامل: ٢٣/٣، وتهذيب التهذيب: ٤٦/٢.

(٦٦) ينظر: المواضع التالية من التحقيق: ١٢٣/١ ، ١٣٤/١ ، ١٠٠/٢ ، ١٠٨/٤.

(٦٧) السابق: ٥٩/٣ ، ١٠/٥ ، ٥٤/٩.

(٦٨) السابق: ١٣٦/٢ ، ٤٨/٣ ، ٥٢/٦ ، ٥٠/٩.

(٦٩) التحقيق: ١٠٠/٢، ١٠١.

(٧٠) السابق: ٥٤/٩.

(٧١) تنقيح التحقيق: ١٨٧/١.

(٧٢) السابق: ٢١٦/٢.

(٧٣) ومثاله قوله:" سجود الشكر عند النعم، واندفاع النقم سُنَّة. وقال أبو حنيفة، ومالك: ليس بسنة ويكره، لنا أربعة أحاديث"، التحقيق: ٢٥/٣ فقد كان أحد هذه الأحاديث الأربعة حديثًا لجابر الجعفي.

(٧٤) المجروحون: ١/ ٢٤٦.

(٧٥) إكمال تهذيب الكمال: ١٤٢/٣.

(٧٦) الكاشف: ٢٨٨/١.

(٧٧) العلل المتناهية: ١/ ٣٩٨.

(٧٨) ينظر المواضع التالية: ٤٣/١ – ٢٩٨/١– ١٥٠/٢– ٢٤٠/٢ .

(٧٩) ينظر: ١/ ١٦٤.

(٨٠) ينظر ترجمته في الطبقات الكبرى: ٣١٢/٧ ، الكامل: ٥٧/٥ ، ميزان الاعتدال: ٢٨٣/٢.

(٨١) ينظر المواضع التالية من التحقيق: ٩١/١، ١٠٦/٢، ٢٦/٥.

(٨٢) ينظر: التحقيق: ١٣٢/٤ ، ٢٥/٨ ، ٣٤/٨.

(٨٣) السابق: ١٣٠/١.

(٨٤) الضعفاء والمتروكين: ٢/ ٤٣.

(٨٥) العلل المتناهية: ١/ ٢٥٤.

(٨٦) تقريب التهذيب: ص ٢٦٩.

(٨٧) تنقيح التحقيق: ١٤٩/١.

(٨٨) ينظر: ترجمته في الضعفاء الصغير للبخاري: ص٨٠، الضعفاء الكبير للعقيلي: ٢/ ٢٩٣ ، تذكرة الحفاظ: ١٧٤/١.

(٨٩) التحقيق: ٣٣/١، ٢٦/٥، ٣٥/٥، ١٤/٩.

(٩٠) ينظر: السابق: ١٤٢/١ ، ١٠٤/٤ ، ١٠٥/٤، ٥١/٩، ١٧/١٠.

(٩١) هو أَبُو مُحَمَّد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم الفِهْرِيّ المصري، الحَافِظ، الفقيه المحدث، من صغار أتباع التابعين، أحد أعلام الديّار المصريّة، مات سنة (٢٠٠هـ) ينظر: ترجمته: الثقات لابن حبان: ٣٤٦/٨، سير أعلام النبلاء: ٢٢٣/٩.

(٩٢) التحقيق: ٢٣/٣.

(٩٣) السابق: ٢٥/٩.

(٩٤) سؤالات مسعود بن علي السجزي للإمام الحاكم النيسابوري: ص١٣٥.

(٩٥) تاريخ الإسلام: ٦٦٨/٤.

(٩٦) ينظر: ترجمته في الكامل : ٢٢١/٥، مشاهير علماء الأمصار: ص ٢٣٤، ميزان الاعتدال: ٥١٠/٢.

(٩٧) التحقيق: ٣/ ٤٠.

(٩٨) ينظر: السابق: ٩/ ٢١.

(٩٩) السابق: ٦/ ٣٨.

(١٠٠) ينظر: ١٣٧/٢.

(١٠١) ينظر: ٢/ ٨٥.

(١٠٢) ينظر: ٢/ ٦٠٠.

(١٠٣) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): ص١٣٣، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: ص ٣٧٦.

(١٠٤) معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره (رواية أحمد بن محرز): ٧٢/١.

(١٠٥) تاريخ ابن معين (رواية عباس الدوري): ٧٣/٣.

(١٠٦) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٢١/٥.

(١٠٧) ينظر ترجمته في الكامل : ٩/٧، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: ٢/ ٩٠٩، الثقات لابن حبان: ١٢١/٧، تاريخ الإسلام: ١٠٦/٥.

(١٠٨) التحقيق: ٢١٨/١.

(١٠٩) السابق: ٦/ ٢٠.

(١١٠) السابق: ٣/ ٥٥.

(١١١) ينظر: ٢/ ٨٦.

(١١٢) تنقيح التحقيق: ٣٨١/١.

(١١٣) ينظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٤٤٩/١٦، تهذيب التهذيب: ١١٩/٦.

(١١٤) تنقيح التحقيق: ٢٠٤/٤.

(١١٥) ينظر ترجمته في الكامل:١٥٧/٧ ، تهذيب الكمال: ٤٣٧/١١، ميزان الاعتدال: ٣٩٣/٣.

(١١٦) التحقيق: ١٠٠/٢.

(١١٧) السابق: ٥٩/٣.

(١١٨) السابق: ٥٥/٣.

(١١٩) الكامل : ١٦٠/٧.

(١٢٠) ينظر: ٢٠٨/١ ، ٢٦٤/١ ، ٣٩٢/٧١ ، ١٦٣/٢.

(١٢١) ينظر: ١٩/٣.

(١٢٢) ينظر ترجمته في الطبقات الكبرى: ٣٣٦/٦، والكامل:٢٣٣/٧ ، تهذيب التهذيب: ٤٦٦/٨.

(١٢٣) التحقيق: ٨٧/٥.

(١٢٤) السابق: ٩٣/٥.

(١٢٥) السابق: ٦٩/٥.

(١٢٦) السابق: ١٠١/٢.

(١٢٧) تنقيح التحقيق: ٣/ ٢٣٤.

(١٢٨) العلل (رواية عبد الله بن أحمد): ٢/٩٤.

(١٢٩) العلل (رواية المروذي): ص ٧٢.

(١٣٠) التحقيق: ٥/٨٧ .

(١٣١) ينظر: ٣/٢٩.

(١٣٢) ينظر: المواضع التالية من العلل المتناهية: ١/٦٣ ، ١/٦٨، ٢/٦٠، ٢/٢٩٩.

(١٣٣) ينظر ترجمته في الطبقات الكبرى: ٧/١٢١، تاريخ بغداد: ٢/٧ ، تهذيب الكمال: ٢٤/٤٠٥-٤٢٩، سير أعلام النبلاء: ٧/٣٣-٥٥.

(١٣٤) التحقيق: ٤/١٢٢، ١/١٦٠.

(١٣٥) السابق: ٢/١٦/، ٣/٤٩، ١/١٥٩.

(١٣٦) السابق: ٣/٨.

(١٣٧) السابق: ٢/١٠٣.

(١٣٨) السابق: ٤/١٢٣، ٨/١٠.

(١٣٩) وقع في النسخ المطبوعة لكتاب التحقيق تحريف في قول هشام بن عروة أنه حدث عن (أمِّ أبِي) والصواب حدث عن امرأتي، وهذا ما ذكرته كتب التراجم، وما يوافق السياق.

(١٤٠) التحقيق: ٤/١٢٢.

(١٤١) ٨/١٥٨.

(١٤٢) الثقات لابن حبان: ٧/ ٣٨٣.

(١٤٣) رواه عنه ابن أبي حاتم مسندا في الجرح والتعديل: ٧/١٩١.

(١٤٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ٨٩.

(١٤٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ١/ ٥٣٧.

(١٤٦) الكامل : ٩/٢٧.

(١٤٧) رواه عنه ابن أبي حاتم مسندا في الجرح والتعديل: ٧/١٩٢.

(١٤٨) رواه عنه ابن أبي حاتم مسندا في الجرح والتعديل: ٧/١٩٣.

(١٤٩) الثقات: ٧/ ٣٨١.

(١٥٠) السير: ٤٠/٧.

(١٥١) تاريخ بغداد : ٢١/٢.

(١٥٢) التحقيق: ٢٤/٦. ولمزيد من الأمثلة ينظر: ١١/١، ٨/٧، ٢٩/٨، ٤٧/٨، ١٤/٩، ٣٣/٩، ١٠/١٠، وغيرها.

(١٥٣) المسند: ١٢/ ٢٢٤.

(١٥٤) تنقيح التحقيق: ٤١٠/٢.

(١٥٥) تنقيح التحقيق: ٢٢٣/٢.

(١٥٦) تنقيح التحقيق: ٦٢٦/٢.

(١٥٧) البدر المنير ٥٤٩/٣.

(١٥٨) ينظر ترجمته في الكامل في ضعفاء الرجال: ١٣٦/٤، وتاريخ بغداد: ٤٩٩/٩، وتهذيب الكمال: ٤٨٦/٩.

(١٥٩) التحقيق: ٣٨/٢.

(١٦٠) السابق: ٥/٤.

(١٦١) تنقيح التحقيق: ٢/ ٤٩٥.

(١٦٢) ينظر: ترجمته في الكامل في ضعفاء الرجال: ١٣٦/٤، وتاريخ بغداد: ٤٩٩/٩، وتهذيب الكمال: ٤٨٦/٩.

(١٦٣) التحقيق: ٣٨/٢.

(١٦٤) السابق: ٥٣٨/٤.

(١٦٥) تقريب التهذيب: ص ٢٣١.

(١٦٦) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: ٦٥/٧.

(١٦٧) تنقيح التحقيق: ٣٧٠/٢، ٣٧١.

(١٦٨) ينظر ترجمته في: الثقات لابن حبان: ٨/ ٣٤٨، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي:٣١٦/١، تاريخ الإسلام: ١٠٣/٥، تهذيب التهذيب: ٦ / ٥٣.

(١٦٩) التحقيق: ٢٣/٦.

(١٧٠) السابق: ١٢٣/٤.

(١٧١) ينظر ترجمته في الكامل: ٢٧١/٥، ميزان الاعتدال: ٥١٣/٢ ، تهذيب التهذيب: ٦ / ٥٣.

(١٧٢) تنقيح التحقيق: ٤٥٤/٣.

(١٧٣) ينظر: ترجمته في الكامل : ٥/ ٤٥٧، تهذيب الكمال: ١٧/ ١٠٢، الثقات لابن حبان: ١٢١/٧، تاريخ الإسلام: ١٠٦/٥.

(١٧٤) التحقيق: ١٣٣/٢.

(١٧٥) السابق: ١٣٨/٢.

(١٧٦) السابق: ٢/ ٤١.

(١٧٧) السابق: ٣/ ٤١.

(١٧٨) سنن الترمذي (الجامع الكبير): ٢٤١/٢ ، عقب حديث رقم (١٩٩).

(١٧٩) تنقيح التحقيق: ٦٥/٢.

(١٨٠) نقله عنه ابن عدي مسندا: الكامل: ٥/ ٤٥٧.

(١٨١) تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز): ٧٢/١.

(١٨٢) العلل المتناهية: ٧١/١، ١٣٠/١، ٣٥٥/١، ٤٤٢/١، ٤٥٦/٢.

(١٨٣) الموضوعات: ٢/ ٤٤٩.

(١٨٤) الضعفاء والمتروكون: ٩٤/٢.

(١٨٥) البدر المنير: ٤١١/٣.

(١٨٦) ينظر ترجمته في الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٧٦/٤، وتاريخ بغداد: ٢١٥/١٠، وتهذيب الكمال: ١٣٩/١١.

(١٨٧) التحقيق: ٦/٥.

(١٨٨) السابق: ٣٢/٥.

(١٨٩) السابق: ٩٢/٥.

(١٩٠) تاريخ الإسلام: ٦٣/٤.

(١٩١) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ص ٤٧.

(١٩٢) الكامل في الضعفاء: ٥٥٩/٥.

(١٩٣) كتاب المجروحين: ٣٥٨/١ .

(١٩٤) تنقيح التحقيق: ٣٢٦/١.

(١٩٥) المعجم الأوسط: ٣٢١/٥.

(١٩٦) سنن الدارقطني: ٢٨٣/١.

(١٩٧) الخلافيات ٣٥٦/١.

(١٩٨) العلل المتناهية: ٣٦٧/١.

(١٩٩) تنقيح التحقيق: ٦٤/١.

(٢٠٠) التحقيق: ٦/٥.

(٢٠١) الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٧٦/٤.

(٢٠٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ٢٩١/٦.

(٢٠٣) التلخيص الحبير: ١٢٩٥/٣.

(٢٠٤) التحقيق: ٢٣/٣.

(٢٠٥) السنن (الجامع الكبير): ٥٧٦/١، عقب حديث رقم (٥٧٨).

(٢٠٦) مصابيح السنة: ٣٨١/١

(٢٠٧) السُّنَنُ وَالأَحْكَامُ ٣٠٢/٢.

(٢٠٨) كَشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ: ٤٠٩/١.

(٢٠٩) التلخيص الحبير: ٨٤٧/٢.

(٢١٠) البدر المنير: ٤/ ٢٥٣.

(٢١١) التحقيق ١٦٩/١، ١٧٠ .

(٢١٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٦٥/٢.

(٢١٣) تاريخ دمشق: ٣٣١/١٠.

(٢١٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ٣١١/١.

(٢١٥) التحقيق: ٤١/٢.

(٢١٦) السنن: ٢٤٠/١، عقب حديث رقم (١٩٩).

(٢١٧) السنن الكبير: ١٢١/٣، عقب حديث رقم (١٨٩٠).

(٢١٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ١٩٤/١٣.

(٢١٩) مصابيح السنة: ٣٠٢/٢.

(٢٢٠) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: ٢٩٧/١.

(٢٢١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١٠٤/٢.

(٢٢٢) تنقيح التحقيق: ١١٥/١.

(٢٢٣) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير: ٤١٠/٣.

(٢٢٤) التحقيق ١٦٣/١ .

(٢٢٥) السابق: ١٦٤/١-١٦٨.

(٢٢٦) السابق: ١٦٩/١، ١٧٠ .

(٢٢٧) التحقيق: ١٦٧/١.

(٢٢٨) التحقيق ١٢٨/١.

(٢٢٩) السابق: ١/ ١٢٢.

(٢٣٠) السابق: ١/ ١٢٣.

(٢٣١) التحقيق: ٣/ ٤١.

(٢٣٢) السابق: ٥٤/٣.

(٢٣٣) السابق: ٥٥/٣.

(٢٣٤) السابق: ٥٩/٣.

(٢٣٥) التحقيق: ١٢٢/٤.

(٢٣٦) السابق: ١٢٢/٤.

(٢٣٧) السابق: ١٢٣/٤.

(٢٣٨) السابق: ١٢٣/٤.

المصادر والمراجع

١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: زهير بن ناصر (مركز خدمة التراث- المدينة المنورة- ط: ١ - ١٤١٥هـ).

٢- أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: إسماعيل حسن حسين (دار الوطن - الرياض- ط: ١ - ١٩٩٧م).

٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: خليل بن عبد الله بن أحمد أبو يعلى الخليلي (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس (مكتبة الرشد - الرياض- ط: ١ - ١٤٠٩هـ).

٤- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي ابن الملقن المصري، المحقق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، (دار الهجرة للنشر- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤٢٥هـ).

٥- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري ، المحقق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم (دار الفاروق الحديثة - القاهرة- ط: ١ - ١٤٢٢هـ).

٦- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ)- أبو عمر محمد بن علي الأزهري(الفاروق الحديثة - القاهرة - ط: ١ - ١٤٢٩هـ).

٧- تاريخ ابن معين (رواية الدوري): أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف (مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة - ط: ١ - ١٣٩٩هـ).

٨- تاريخ أبي زرعة الدمشقي: أبو زرعة عبد الرحمن بن عَمرو الدمشقي (ت: ٢٨١هـ)- المحقق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني (مجمع اللغة العربية - دمشق- ط: ١ - ١٩٨٠م).

٩- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف (دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط: ١ - ٢٠٠٣م).

١٠-تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف (دار الغرب الإسلامي- بيروت - ط: ١ - ١٤٢٢هـ).

١١-تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، (دار الفكر - بيروت- ط ١ -١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م).

١٢-التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) (دار الكتب العلميه - بيروت - ط: ١ - ١٤١٤هـ).
١٣-التحقيق في أحاديث الخلاف (طبع معه تنقيح التحقيق للذهبي): أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي (دار الوعي - حلب - ط: ١ - ١٤١٨هـ).
١٤-تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، (دار الكتب العلمية - بيروت- ط: ١ - ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).
١٥-تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عوامة (دار الرشيد - سوريا - ط: ١ - ١٤٠٦هـ)
١٦-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، (مؤسسة الفرقان للتراث- الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ).
١٧-تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب (دار الوطن - الرياض- ط: ١ - ١٤٢١هـ).
١٨-تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي(ت: ٧٤٢هـ)، حققه: بشار عواد معروف، (دار الرسالة- بيروت- ط١ - ١٤١٣هـ).
١٩-الثقات: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، (وزارة المعارف الهندية - تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان - دائرة المعارف- الهند- ط: ١، ١٣٩٣هـ).
٢٠-الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم ، (طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند- ط: ١- ١٩٥٢م).
٢١-حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) (دار الكتب العلمية - بيروت- ط: ٢ - ١٤١٥هـ).
٢٢-خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى : ٦٧٦هـ)، حققه: حسين إسماعيل الجمل (مؤسسة الرسالة - لبنان - ط ١- ١٤١٨هـ)
٢٣-الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: أبو بكر البيهقي: تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة (الروضة للنشر والتوزيع - القاهرة- ط: ١ - ١٤٣٦هـ).

٢٤-ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود (مكتبة المنار – الزرقاء- ط: ١ – ١٤٠٦هـ).
٢٥-ذيل تاريخ مدينة السلام: أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف (دار الغرب الإسلامي- ط: ١ – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).
٢٦-ذيل طبقات الحنابلة: لابن رجب: تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان بن العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، (مكتبة العبيكان – مكة المكرمة – ط: ١- ١٤٢٥هـ).
٢٧-سنن الترمذي (الجامع الكبير)- وفي آخره كتاب العلل: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف (دار الغرب الإسلامي – بيروت – د ط- ١٩٩٨م).
٢٨-سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، المحقق: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم وجمال عبد اللطيف، مؤسسة الرسالة – بيروت-الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م).
٢٩-السُّنَنُ وَالأَحْكَامُ عَن المُصْطَفَى عَلَيهِ أَفْضَل الصَّلاَة والسَّلاَم، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: أَبي عَبد الله حُسَين بْن عُكَاشَة، (دَارُ مَاجِد عَسيْرِي- السعودية- ط ١ – ١٤٢٥هـ).
٣٠-السنن الكبير: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: مركز هجر للبحوث، (دار هجر – القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٣٢ هـ).
٣١-سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري (الفاروق الحديثة- القاهرة- ط: ١-١٤٣١هـ).
٣٢-سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر(مكتبة المعارف – الرياض- ط١ – ١٤٠٤هـ).
٣٣-سؤالات مسعود بن علي السجزي للإمام الحاكم النيسابوري: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)- تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر (دار الغرب الإسلامي – بيروت- ط: ١ – ١٤٠٨هـ).
٣٤-الضعفاء: محمد بن إسماعيل البخاري(ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين (مكتبة ابن عباس- ط: ١ – ١٤٢٦هـ)
٣٥-الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي،تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي (دار المكتبة العلمية – بيروت- ط: ١ – ١٤٠٤هـ).

٣٦-الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، المحقق: زياد محمد منصور(مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة – ط: ٢- ١٤٠٨هـ).

٣٧-الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية – بيروت- ط: ١ - ١٤١٠هـ).

٣٨-طبقات المفسرين : محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ، راجع النسخة : لجنة من العلماء بإشراف (دار الكتب العلمية – بيروت – ط: ١ - د.ت).

٣٩-طبقات علماء الحديث: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق (مؤسسة الرسالة – لبنان- ط: ٢ - ١٤١٧هـ).

٤٠-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري (إدارة العلوم الأثرية- باكستان- ط: ٢ - ١٤٠١هـ).

٤١-العلل ومعرفة الرجال: أبي عَبْدِ الله أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ رواية: عَبْدِ الله بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ، تحقيق: أبو عُمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيّ الأَزْهَرِيّ (دار الفاروق الحديثة – القاهرة- ط: ١ - ١٤٣٤هـ)

٤٢-العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية (المَرُّوذِي- وصالح بن أحمد- والميموني)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري (الفاروق الحديثة – القاهرة- ط: ١ - ١٤٣٠هـ).

٤٣-فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب (دار المعرفة – بيروت-ط ١- ١٣٧٩هـ)

٤٤-الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود (الكتب العلمية – بيروت- ط: ١ - ١٤١٨هـ).

٤٥-كشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ: محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعيّ، (ت ٨٠٣هـ)، دِرَاسَة وتحقيق: د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم، (الدار العربية للموسوعات- لبنان- ط ١-١٤٢٥هـ)

٤٦-لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني(ت : ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (دار البشائر الإسلامية- ط: ١ - ٢٠٠٢م).

٤٧-مرآة الزمان في تواريخ الأعيان : شمس الدين أبي المظفر يوسف بن عبدالله المعروف بسبط ابن الجوزي، تحقيق: الجزء إبراهيم الزّيبق(دار الرسالة العالمية – ط: ١ - ١٤٣٤هـ).

٤٨-مصابيح السنة: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت٥١٦ هـ) تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وآخرون ، (دار المعرفة- بيروت- ط ١ - ١٤٠٧ هـ).

٤٩-المصنف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: سعد بن ناصر الشثري (دار كنوز إشبيليا - الرياض-ط: ١- ١٤٣٦هـ).

٥٠-المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المحقق: طارق عوض الله - عبد المحسن إبراهيم، (دار الحرمين - القاهرة- الطبعة الأولى- د.ت).

٥١-معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي (مكتبة الدار - المدينة المنورة - ط: ١ - ١٤٠٥هـ).

٥٢-معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن بسطام، تحقيق: محمد كامل القصار(مجمع اللغة العربية - دمشق- ط: ١ - ١٤٠٥هـ).

٥٣-المعرفة والتاريخ معرفة الثقات: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم العُمَري (مؤسسة الرسالة - بيروت- ط: ١ - ١٩٨١هـ).

٥٤-موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي (دار المعرفة - بيروت- ط: ١ - ١٤٠٧هـ).

٥٥-الموضوعات: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: نور الدين شكري (أضواء السلف - ط: ١ - ١٩٩٧م).

٥٦-ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي (دار المعرفة - لبنان- ط: ١ - ١٣٨٢هـ).

٥٧-هدى الساري (مقدمة فتح الباري): أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب (دار المعرفة - بيروت - ط: ١- ١٣٧٩هـ).